النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

• العدد: 465

من 30 يونيو إلى 6 يوليوز 2022

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

كلمة العدد

في ضرورة الوحدة النضالية ضد الاستغلال والاستبداد

يحدث في المغرب، أن ترتفع في مناسبات عديدة أصوات تنادي بوحدة القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لنظام المخزن. وتجد لها من المبررات ما يكفي لاحتضانها في مختلف الأوساط المجتمعة على شعار تجاوز الضعف والشتات. كما تجد لها البنية الخصبة لترجمتها في مبادرات تأخذ أشكالا مختلفة، لكنها سرعان ما تنحرف عن المسار وتصنع من داخلها حواجز بأشكال وأحجام مختلفة تعيق وصولها إلى تلك الوحدة المنشودة.

لقد تعرفنا منذ البداية على أعطاب القيادات البورجوازية المنحدرة مما يسمى بتجربة الحركة الوطنية وعجزها عن قيادة النضال الديمقراطي إبان المد النضالي الذي عرفته بلادنا في مراحل متعددة. هذا بالضبط ما ألقى بالمسؤولية على تنظيمات يسارية في منظمات سياسية وإطارات جماهيرية وفرض عليها الخوض في تشخيص وتحليل واقع موضوعي ووضع ذاتي متناقضين يبحثان عن شعار للمرحلة يؤطر آفاق النضال الديمقراطي ويفتح آمالا كبيرة للنضالات المريرة التي تجددت مع الحراكات الشعبية في المرحلة. وفي هذا الباب تتجلى الحالة التي توجد عليها القوى اليسارية والديمقراطية وما يميزها من ضعف وشتات في ارتباطها وحضورها في الأوساط الشعبية. هنا يسار جذري مشكل من قوى ماركسية متشرذمة، تعاني من الحلقية المفرطة ونظرة الاستعلاء على النضالات الجماهيرية بوصفها غير مجدية من حيث بنيتها الاجتماعية. وهناك يسار ديمقراطي منقسم على نفسه يتمايل بتردد بين استجداء المؤسسات الصورية وصعوبة الانخراط في يوميات النضال الشاق وسط مختلف الفئات الشعبية المتضررة من السياسات الطبقية للنظام. في وضعية كهذه، دائما تتقوى النزوعات اليمينية وسط اليسار الديمقراطي وتتكتل في خط تبريري يتذرع بواقعية مبتذلة وينشد التموقع في اليمين على كراسي في مؤسسات غير ذات وقع أو تأثير على حياة الناس في أبسط حاجياتها. ما بالك بإحداث تغيير كان يبدو لهم ممكنا فقط من خلال شعارات مفترى عليها. من دون نضال جماهيري شعبي قادر على كسب المعارك من أبسطها إلى أعقدها. وهي أصلا غير مستعدة لتحمل أعباء نضال مشترك قد يؤول إلى ما يفيد في إنجاز الوحدة المنشودة.

ومن جانبها هي الأخرى، تعاني الحركات الاجتماعية من أعطاب لا حصر لها. فقد تحولت الحركة النقابية بفعل قياداتها المتنفذة إلى حواجز حقيقية تعترض محاولات فعاليات نقابية مناضلة في تصحيح الوضع وتجاوز بعض تحديات المرحلة وأهمها اليوم: دينامية دمقرطة الفعل النقابي وتوحيد نضالاته والتقدم لإنجاز بناء جبهة نقابية في خدمة الطبقة العاملة ومشروعها التحرري. أما حركة المعطلين وأمام الانحسار الذي أصبحت تعاني منه، فقد باتت تفرض البحث الجدي عن مداخل إعادة انخراطها في الصراع العام واستعادة قضية البطالة إلى الواجهة. وفي نفس السياق، تغيب الحركة الطلابية ذات التاريخ النضالي الحافل عن القيام بدورها في النضالات والحراكات الشعبية والدفع بها إلى تحقيق مطالبها المادية والديمقراطية، خاصة في ظل تنامي نضال فئات وحركات جديدة مثل (حركات من أجل السكن، حركات الباعة المتجولين والفراشة، حركات السلاليات، الحركة ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء، حركة الطلبة الدكاترة، حركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد...).

<<<

التتمة ص 2

الحزب الشيوعي السوداني يدعو لمواكب 30 يونيو لهزيمة التسوية ولتحقيق شعارات الثورة 2

القارة الإفريقية بين مخالب الاستعمار وقبضة الأنظمة العميلة 6

الحركة الطلابية المغربية: فرز جديد يستلزم نقاشاً جريئاً حول مستقبل النقابة الطلابية 13

تأسيس تنسيقية وطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي 15

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

الحزب الشيوعي السوداني

يدعو لمواكب 30 يونيو الهادرة لهزيمة التسوية ولتحقيق شعارات الثورة

تمر الذكرى الثالثة لمواكب 30 يونيو 2019 وبلادنا تعيش نفس الظروف السياسية، حيث لا زالت قوى الهبوط الناعم تسعى لضرب أهداف المسيرة الثورية لشعبنا، والسير في طريق التسوية السياسية المدعومة دولياً وإقليمياً لاحتواء الحراك الجماهيري المتصاعد بتكوين حكومة مدنية مزيفة تخضع لسيطرة ما تبقى من اللجنة الأمنية، وتحمي مصالح البرجوازية الطفيلية والقوى الدولية والإقليمية.

حماية مبادئ ثورة ديسمبر والسير في طريق هزيمة التسوية السياسية يأتي في قلب مواكب 30 يونيو هذا العام، فتحت اللاءات: لا مشاركة - لا مساومة - ولا شرعية تخرج جماهير شعبنا لتحتل الشوارع مجدداً في انطلاقة شعبية تستهدف الوفاء لشهداء شعبنا والمطالبة بالقصاص العادل لكل الشهداء وضحايا العنف المفرط والبطش والتعذيب والاغتصاب.

تتقاطر الجماهير الممسكة بجمرة الثورة إلى شوارع العاصمة والمدن والقرى في أرياف السودان لتؤكد من جديد التزامها بضرورة الاستمرار في التصاعد الجماهيري للوصول لتنفيذ أهدافها في الحرية والسلام والعدالة.

وجماهيرنا تتحدى عنف السلطة الانقلابية وتستمر في حراكها الجماهيري السلمي العارم، لابد أن تحمي ظهرها وأن تغل يد البطش والترويع والعنف المفرط - حماية المواكب والحفاظ على سلميتها هو واجب مقدم أمام قوى الثورة والجهات الرسمية المسئولة.

في مثل هذا اليوم الأغر ندعو كل جماهير الشعب السوداني الأبي للمشاركة الفعالة في مواكب 30 يونيو الهادرة لهزيمة التسوية ولتحقيق شعارات الثورة. ولتجعل من هذه المناسبة الشعبية خطوة هامة من الطبقات والشرائح الثورية العاملة في مجال الإنتاج بناء منابرها لانتزاع حقوقها في اتجاه التحضير وتنفيذ الإضراب السياسي العام والوصول إلى العصيان المدني لرمي حكم الطغمة العسكرية في مزبلة التاريخ، وانتزاع سلطة الشعب المدنية الديمقراطية الكاملة.

المجد والخلود للشهداء، وعاجل الشفاء للجرحى، والعود الحميد للمفقودين، والحرية لكل المعتقلين السياسيين.

الثورة ثورة شعب والسلطة سلطة شعب ... والعسكر للثكنات والجنجويد يتحل

سكرتارية اللجنة المركزية
الحزب الشيوعي السوداني
28 يونيو 2022م.

تتمة كلمة العدد

<<<

إن ما يفرضه الوضع الذي يحمل الوصف أعلاه، ولتحقيق حلم وحدة القوى السياسية اليسارية والديمقراطية في علائقها مع وحدة الحركة الاجتماعية، هو أولا: معالجة المنطلقات المذهبية أو المرجعية، معالجة صحيحة وتحديد التناقضات وحدود الالتقاء الممكنة، ثم وضع الأسس التي تقوم عليها هذه الوحدة، ورسم آفاقها المستقبلية بوضوح كامل يقطع العلاقة مع نظام المخزن وبرنامجه وسياساته التي تنتج الفقر وتؤبد الاستبداد.

ثانيا: بناء جسور الثقة التي لا تتحقق سوى بالنضال اليومي ونقد الممارسة وتقييمها على ضوء الأهداف المتوخاة من كل الخطوات.

ثالثا: البحث المتواصل في ضبط العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي والارتقاء بها إلى مجابهة السياسات الطبقية.

رابعا: اعتماد آليات العمل بالجبهات وتطويرها في مختلف واجهات النضال.

إن أي ارتهان للعمل وفق ما تمليه شروط موازين القوى الحالية واستبطانها والخضوع للواقعية المفرطة، بدل العزم على خوض النضال وسط ومع الجماهير الشعبية، لن يُمَكن لا القوى السياسية ولا الاجتماعية من كسب أبسط مطالبها، وإن حصل واكتسبت بعض الجزئيات فهي لن تكون سوى مكتسبات صغيرة جدا وقابلة للتراجع. ولمواجهة واقعنا اليوم، يبقى لزاما على الجميع الخوض في سبل تجميع القوى وتنظيمها في أوسع اصطفاف شعبي قادر على تغيير موازين القوى لصالح دحر الكتلة الطبقية السائدة والنهوض بأوضاع الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا وتحقيق الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.■

يونيو خطوة نحو الصباح

شهاب قاسم

الميدان 3940،، الأحد 26 يونيو 2022م.

يبدأ الطريق بخطوة ولن تكن خطوة ال 30 من يونيو القادم الأولى أو الأخيرة، هي تالية لخطوات قد سبقتها ودافع قوي لخطوات قادمات نحو الصباح.

كل ما أشعره شعرائنا من شعر ورواه الروائيين وشكله التشكيليين قد التقطوه من حياة شعبنا خلال مسيرته المتنوعة اجتماعيًا وثقافيًا ونضالات يومية من أجل حياة تليق به وبإنسانيته (محجوب شريف) قال:

علمنا القراية،
والحجي والدراية
والمشي بمهابة،
في الضحى والظلام

إنها بصيرة واتساع في الرؤية ووضوحها، رغم التشويش الذي يمارسه البعض

على شعبنا إلا إنه قادر على تلمس دربه ووضع خطاه في الموضع الصاح، وأن كان ذلك ببطء.

لكن الطريق تكمله الخطاوي التي لم يتوقف شعبنا من أن يخطوها نحو صباح له، شاقًا له الدروب المعتمة، (30 يونيو) القادم هو خطوة في الطريق لأجل هزيمة خط التسوية وإسقاط سلطة انقلاب (25 أكتوبر2021)، ووضع اللبنات الأساسية التي تساعدنا على إحداث التغيير الجذري، وهذا لم يكن وهمًا أو أضغاث أحلام إنما يحتمه الواقع السوداني الذي يتخلق بداخله واقع جديد بوعي جديد، تمليه الاحتياجات الحقيقية والملحة لشعبنا، الذي صبر كثيرًا على أذى سياسات اقتصادية واجتماعية امتدت منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا.

30 يونيو القادم ليست نزهه يحلق فيها الثوار والثائرات كالفراشات في شوارع المدن ليعودوا دون أن يلقحوا الواقع بلقاح الثورة المفضي إلى التغيير، بل هو المصل المقوي للحراك الثوري ضد أمراض التسوية التي تحول دون شعبنا وتحقيق أحلامه في استكمال ثورته وتحقيق أهدافها بقفل الباب مرة وللأبد أمام التفكير النخبوي بتمليك السلطة للشعب ليمارسها من الحي، القرية، والفريق صعوداً إلى أعلى مستوياتها.

30 يونيو القادم ليست نهاية الطريق بل هو خطوة فيه وستأتي بعدها خطاوي وخطاوي تتميز بأنها خطاوي الوعي والعمل الجماعي الثوري، تحدد اتجاهها وأهدافها وليست بخطاوي تابعة لانتماءات طائفية أو أسرية أو عواطف دينية إنما هي خطاوي الوعي والجسارة. سيقولون كيف لكم تحقيق ذلك؟ وما السؤال إلا محاولة للتخذيل وتثبيط الهمم، وهنالك من يقول لك البلد دي ما بتتصلح، سنحقق اكتمال خطاوي الثورة بمزيد من تلاحم أصحاب المصلحة في إحداث التغيير، زمان محجوب شريف مش قال:

(وشعبا تترب حيقوم ويملأ شوارع الخرطوم)

كانت تلك قراءته لواقع شعبنا التي لم يأتي بها من خيالاته لكنه التقطها من تجربة شعبه بتركيبته ومزاجه وحاجته لتعديل حاله المائل.

أما أولئك الذين لا يتوسمون خيرًا في إصلاح حال البلد فإنهم فقط توقفوا عند التجربة المريرة التي مر بها شعبنا، وبالرغم من التغيرات التي حدثت إلا أنها لم تأتي بنتيجة لكنهم لم يدروا أن تلك التغيرات كانت شكلية وليست جوهرية، تغير وجوه بأخرى لها ذات المصالح مع الاحتفاظ بالتصميم المشوه لجهاز الدولة بقوانينه وأهدافه المضادة لأحلام شعبنا،،

لن ينصلح الحال وجهاز الدولة في يد ذات القوى الاجتماعية، وإن تغيرت الوجوه.

30 يونيو لتغيير جهاز الدولة بقوانينه، وتحديد أهداف غير تلك،، تتسم بالثورية وتعمل لأجل إحداث تغيير حقيقي يجني منه شعبنا ثمارًا لحياته،،

30 يونيو خطوة في هذا الطريق..■

لا بديل عن المقاومة الشعبية

جماعة وجدة:
العشوائية في التدبير والارتجال في التفويضات

علي الزرقطوني الدرفرفي

مازالت ساكنة مدينة وجدة تنتظر تنفيذ الوعود التي قطعتها الأحزاب المشكلة للأغلبية داخل مجلس جماعة وجدة أي البام والأحرار والاستقلال إبان الحملة الانتخابية، على اعتبار أن ما تشهده المرافق العمومية من ترد فظيع للخدمات أبشع بكثير من المجالس السابقة. ولن يجد المواطن الوجدي كبير عناء ليدرك ذلك، حيث أن الأزقة والشوارع والأحياء طرقاتها في مجملها أصبحت غير صالحة إطلاقا للاستعمال، بل تشكل تهديدا للسلامة الجسدية لمرتفقيها. فالشركات التي أوكل لها إصلاح قنوات الصرف الصحي ومجاري المياه الصالحة للشرب لا تحترم كناش التحملات والتزاماتها بخصوص تزفيت الطرقات وإصلاحها في الوقت المناسب، وحتى إن قامت بتزفيتها وإصلاحها فهي كمن يضع (الخنونة على العكر).

ونفس الشيء ينطبق على الإنارة العمومية، فالعديد من الأحياء غارقة في الظلام الدامس وبعض الشوارع الرئيسية أصبحت تشكل مرتعا لكافة أنواع السرقة والسطو.

أما عن مرفق النقل الحضري فحدث ولا حرج، فبالرغم من الكرم الحاتمي لمجلس جماعة وجدة ومصادقته على نقطة في جدول أعمال دورته تمكن الشركة من خلالها من الاستفادة من منحة دعم تقارب الثلاثة ملايير سنتيم مهداة من المديرية الوطنية للجماعات المحلية بمبرر التخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا؛ إلا أن الشركة الموكول لها تدبير ملف النقل الحضري لم تلتزم حتى بالبرنامج التعاقدي المعدل للشركة مع الجماعة مع العلم أنه انتقل من مبلغ 29 مليار كحجم للاستثمار إلى فقط 15 مليار بعد أن صادق على ذلك المجلس السابق، والنتيجة طبعا إهدار الزمن ووقت الطلبة والتلاميذ والعمال جراء التأخر عن المواعيد وقلة الحافلات ثم الاكتظاظ، ناهيك عن الحالة الميكانيكية المهترئة للحافلات. فأين ما وعد به مدير الشركة أثناء عرضه لبضع من الحافلات والبهرجة التي أقيمت حولها تتعدى بكثير خدماتها، ومرة أخرى تخلف الشركة الموعد ولا تلتزم بعدد الحافلات، فها هو شهر يوليوز لسنة 2022 على الأبواب وما زالت الساكنة تنتظر.

المطرح العمومي هو الآخر ليس بخير وتدبيره يخضع لتكتم شديد ولا أحد خارج الدائرة الضيقة لمحيط الرئيس يعرف كيف سيصاغ كناش التحملات وعلى مقاس من سيفصل.

وملف "الديباناج" هو الآخر يراوح مكانه رغم أن قطر المركبات إلى المحجز البلدي غير قانوني منذ سنة 2006 ولا تستفيد منه مالية الجماعة، وكل المحاولات لتجاوز هذا الوضع أريد لها أن تفشل على اعتبار أن هناك من المستشارين من لا ينتعش إلا في الماء العكر أو "التخرويض" بالعامية.

هذا، ليكتمل المشهد الدرامي بتمكين المدير العام بجماعة وجدة من التفويض لتدبير مجموعة من المرافق وأخطرها الموارد البشرية. فهل يعتقد هذا السيد أنه يُسير زاوية تخضع لمنطق الشيخ والمريد؟ أم مازال يعتقد نفسه مديرا جهويا للتكوين المهني؟

تارودانت

عمال زراعيون يحتجون على الاستغلال والتعسف

نظم العاملات والعمال الزراعيون بضعة أحمر وضيعة العيون وضيعة عفيفة لشركة حوامض تارودانت (صوديا سابقا) والتي يمتلكها بعض الأمراء، وقفة احتجاجية أمام عمالة تارودانت ضد التعسف والاستغلال الذي تمارسه إدارة الشركة ومن أجل تحقيق مطالبهم المشروعة.

ويطالب العمال بأجرتهم التي حرموا منها لمدة ناهزت 8 أشهر كما انهم محرومين من التغطية الصحية منذ 2017 والمنحة السنوية ومنحة عيد الاضحى وغياب بذلة الشغل والتسهيلات النقابية كما يطالبون بتطبيق ماجاء في محضر الاتفاق لتسليم ضيعات صوديا للخواص...

الوقفة الاحتجاجية نُظِّمت أمام مقر عمالة تارودانت صباح اليوم الثلاثاء 28 يونيو 2022 بتأطير من الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الإتحاد المغربي للشغل) ومساندة النهج اليمقراطي بتارودانت وفعاليات نقابية وحقوقية

مركز حقوق الانسان بأمريكا الشمالية يدين تواطؤ السلطات المغربية والإسبانية
وما نتج عنه من مأساة إنسانية ضحاياها عشرات المهاجرين الأفارقة

في أعقاب المأساة الإنسانية الأخيرة التي وقعت يوم الجمعة 24 يونيو في على حدود مدينة مليلية المحتلة ، لقي أكثر من 28 شخصًا مصرعهم بشكل فظيع ، جميعهم من جنوب الصحراء الافريقية.

واذ ندين بشدة إهمال وتواطؤ السلطات المغربية والإسبانية التي تستغل الوضعية الهشة للمهاجرين واستغلالها لتحقيق أهداف سياسوية بغيضة، يود المركز أن يسلط الضوء على ما يلي:

– يجب ألا تتوقف حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على البلد الذي يعيش فيه المواطن. حسب أدبيات الأمم المتحدة. فهل هذا صحيح؟

– غالبا ما يكون المهاجرون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ، لأنهم ليسوا من مواطني الدول المضيفة ، فهم يعيشون في كثير من الأحيان في أوضاع محفوفة بالمخاطر. وتواجه النساء المهاجرات على وجه الخصوص تحديات أكبر، حيث يواجهن انتهاكات حقوق الإنسان على أساس وضعهن كمهاجرات بالإضافة إلى جنسهن.

– يفر هؤلاء المهاجرون من الحروب والإرهاب واستبداد الأنظمة القائمة والجفاف والفقر المدقع الناجم بشكل رئيسي عن الاستعمار ودعمه للديكتاتوريات القائمة.

– يقع جزء كبير من المسؤولية على سياسات الهجرة العنصرية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي.

في مواجهة هذا الوضع الفوضوي ، ندعو إلى تدخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول المتورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه المأساة ، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة بمشاركة جمعيات حقوق الإنسان في المنطقة للتحري وتحديد المسؤوليات والخروج بتوصيات ملزمة للوقاية من مثل هذه المآسي الإنسانية.

وندعو إلى محاربة الإتجار بالبشر، وعصابات الهجرة السرية وحماتهم الذين يسيئون إلى الضحايا الأفارقة في أوضاع هشة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب حماية أرواح كل البشر بدون تمييز بين الأفارقة و الأوكرانيين ضحايا الحروب وفي كل مكان.

والمركز يدين الكيل بمكيالين في موضوع احترام الكرامة وحقوق الإنسان.

ويقدم بهذه المناسبة تعازيه لأسر وأصدقاء ضحايا هذه المأساة الإنسانية الجديدة.

نيويورك ، 26 يونيو 2022

بلاغ حول نتائج أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

في أجواء حماسية، وبعد يومين من النقاش الجاد والعميق، أنهى المؤتمر الوطني الثالث عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أشغاله بنجاح، يوم الأحد 26 يونيو 2022 على الساعة الخامسة مساء، بعد الإعلان عن نتائج انتخاب عضوات وأعضاء اللجنة الإدارية للجمعية المشكلة من 95 عضوا من بينهم 32 امرأة و24 شابا وشابة والمرفقة لائحتها بهذا البلاغ.

وقد انعقد المؤتمر بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة أيام 24، 25 و26 يونيو تحت شعار "معا لحماية حق الدفاع عن حقوق الإنسان من أجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية"، بحضور 468 مشاركا ومشاركة ضمنهم 368 مؤتمرا ومؤتمرة، إضافة إلى 100 من الملاحظين والمتتبعين والمسؤولين عن التنظيم.

وانعقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم الجمعة 24 يونيو بحضور العديد من رؤساء ومسؤولي الهيآت الحقوقية والسياسية والنقابية والجمعوية والمهنية، والشبكات الحقوقية والنسائية، وبمشاركة جماهيرية كثيفة. وتميزت بما حملته الكلمات التي ألقتها أو أرسلتها الهيئات المدعوة من عبارات المساندة والدعم للجمعية، ومتمنياتها لها بنجاح المؤتمر.

كما تميزت الجلسة الافتتاحية بتزامنها مع الذكرى 43 لتأسيس الجمعية، وكانت مناسبة لتأكيد المسؤولين السابقين والحاليين للجمعية على أهمية المبادئ الستة التي تعتمدها الجمعية وتشبتها بها، وعلى الاستمرار في النضال من أجل مغرب الحقوق والحريات، مغرب خال من الاعتقال السياسي ومن الاضطهاد والاستغلال. وكانت الذكرى كذلك فرصة لتكريم ثلة من الشخصيات التي بصمت بنضالها وتضحياتها تاريخ كفاح الشعب المغربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، من مواقع مختلفة، والتي توفيت في الفترة الفاصلة بين المؤتمر السابق والحالي، ويتعلق الامر بكل من الفقيد الأستاذ عبد الرحيم برادة، والفقيد خالد الجامعي، والفقيد البروفسور نجيب الجيلالي، والفقيد الصديق الاحرش، والفقيدة خديجة صدوق، والفقيد عبد اللطيف الدشيش، والفقيد سعيد الشاوي.

وبعد اختتام الجلسة الافتتاحية تواصلت باقي أشغال المؤتمر الوطني الثالث عشر في نفس المكان، وخلاله تم:

- عرض التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما، وتمت المصادقة عليهما بالإجماع؛
- تشكيل لجنة رئاسة المؤتمر من سبعة أعضاء وهم: خديجة عيناني، عزيز غالي، خديجة رياضي، حميد البوهدوني، أحمد الهايج، سميرة بوحية وعمار الوافي؛
- تقديم اللجنة الإدارية للاستقالة، ومواصلة لجنة رئاسة المؤتمر تسييرها لأشغالها؛
- المصادقة على جميع مشاريع الوثائق المقدمة للمؤتمر بعد مناقشتها وتعديلها من طرف مختلف اللجان ومن طرف المؤتمر؛
- المصادقة على البيان العام بالإجماع؛
- المصادقة على اللائحة النهائية للجنة الإدارية المقترحة من طرف لجنة الترشيحات.

وطبقا للقانون الأساسي، فوض المؤتمر مهمة تدبير شؤون الجمعية لرئاسة المؤتمر إلى حين انتخاب المكتب المركزي، وفي مقدمتها الإعداد للاجتماع الأول للجنة الإدارية المخصص لهذا الغرض، والمقرر يوم السبت 16 يوليوز القادم.

وللإشارة، فقد سبقت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ندوة فكرية دولية نظمت يوم الخميس 23 يونيو 2022، بقاعة نادي هيأة المحامين بالرباط، حول موضوع "حالة حقوق الإنسان في ظل قوانين الطوارئ وتأثيرها على وضعية المدافعين والمدافعات على حقوق الإنسان"، بمشاركة كل من المرصد الدولي لحماية المدافعين، ومنظمة فرونت لاين دفندرز، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وجمعية تطلعات نسائية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بمداخلات حول أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم وفي المغرب خلال فترة الجائحة، وتأثير قوانين الطوارئ عليها وعن المدافعين والمدافعات، وما يتطلبه الوضع من آليات لمواجهة الصعوبات والتحديات التي يفرضها هذا السياق.■

عن رئاسة المؤتمر:
الأحد 26 يونيو 2022

لائحة أعضاء وعضوات اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان المنبثقة عن مؤتمرها الثالث عشر

1. زرموق فاطمة الزهراء
2. بن يحيى نورة
3. ندى الدريدي
4. مارية العمراني
5. حنان الناصري
6. أميمة موموش
7. بنداود الزهرة
8. نعيمة العلمي
9. سعاد براهمة
10. حسناء عباوي
11. زينب البشناوي
12. خديجة رياضي
13. مريم مسكار
14. أميمة الغفري
15. خديجة عيناني
16. كريم محجوبة
17. نجية لبريم
18. كنزة البيار
19. حسنية القباج
20. سميرة بوحية
21. ملكة الكرز
22. حليمة قرقوبي
23. زينب شاكر
24. مرسلي حليمة
25. ربيعة مرباح
26. حفيظة المرابط
27. لمكاني عزيزة
28. نعيمة الشبلي
29. نداء درداز
30. صفاء الحفيان
31. شيماء الحجام
32. عواطف التريعي
33. الوسولي أمين
34. امبارك بوبريك
35. صابر العذراوي
36. الحسين عاوطوف
37. إبراهيم حشان
38. أزلماط مصطفى
39. مصطفى برويل
40. الطيب مضماض
41. حسن الإدريسي
42. عز الدين بعلال
43. عادل عطاري
44. محمد زندور
45. إبراهيم ميسور
46. عبد السلام علالي
47. أحمد الهايج
48. مروان صمودي
49. عبد الرحيم جمار
50. ادريس الجوني
51. عبد الرحيم الركبي
52. محمد الفقير
53. العياشي تاكركرا
54. رشيد برقان
55. واصل أجعطيطن
56. مرموش الناجيم
57. حميد البوهدوني
58. حسن محفوظ
59. عادل الخلفي
60. غسان ابن وازي
61. محمد نايت أرجدال
62. عبد السلام العسال
63. المتوسل محمد أمين
64. سعيد مرتاح
65. عمار الوافي
66. أيت مولاي عمر زكرياء
67. فريد الماحي
68. حسن الكداني
69. أمين لقبابي
70. محمد ربيع
71. إبراهيم كيني
72. حسان عريض
73. نور الدين العروسي
74. محمد المجاوي
75. عزيز غالي
76. حمود إيكليد
77. المجيدي مولاي ادريس
78. عبد القادر الحديوي
79. محمد بوشركة
80. الطبل سعيد
81. ماء العينين الصادق
82. ادريس هدروكي
83. ادريس الراضي
84. عبد العزيز بلحسن
85. محمد أمين أبيدار
86. راشيدي عمر
87. العدناني طنطاوي
88. عبد الحفيظ إسلامي
89. محمد الميلودي
90. أشرف ميمون
91. عبد الناجي الكومري
92. يونس القادري
93. الميلودي الكبير
94. عسال المهدي
95. فاروق مهداوي

في ذكرى انتفاضة 20 يونيو، الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الانسان يحذر من حالة الاحتقان التي تشهدها البلاد نتيجة مصادرة الحقوق والحريات

عقد الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الانسان اجتماعه الدوري يوم الأربعاء 15 يونيو 2022 ، وتدارس الأوضاع العامة بالبلاد المتميزة بالمصادرة والحصار المستمرالذي تتعرض له الحقوق والحريات ؛ مستحضرا تخليد الشعب المغربي وقواه الحية لذكرى الانتفاضة المجيدة ل 20 يونيو 1981، والتي كانت قد اندلعت بعدد من المدن المغربية واساسا منها مدينة الدار البيضاء،والتي شهدت أعنف المواجهات بين قوات القمع والمتظاهرين وما خلفه التدخل القمعي للجيش والقوات الأمنية والقوات المساعدة، من ضحايا بالمئات في صفوف المتظاهرات والمتظاهرين، الذين نزلوا للشوارع آنذاك للاحتجاج على الزيادات في اسعار المواد الغذائية الأساسية المتدهورة اصلا، مما مس بشكل صارخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب المغربي وبالنتيجة حقه في العيش الكريم.

وقد أعقب ذلك حملات اعتقال واسعة، ومحاكمات غير عادلة صدرت عنها احكام جائرة بعدد من المدن المغربية .

واليوم ونحن نحيي هذه الذكرى المجيدة التي لازالت موشومة في أجساد وارواح الضحايا وعائلاتهم،والشعب المغربي برمته،نسجل أن الأوضاع المعيشية المتدهورة والتي سبق و نتج عنها إعلان الإضراب العام ل20 يونيو 1981، الذي دعت له حينها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والانفجار الذي صاحبه، لازلت قائمة بل ازدادت سوءا،خصوصا مع المخلفات والآثار الكارثية التي خلفتها من جهة جائحة الكورونا، ومن جهة اخرى ما يعيشه العالم بفعل الأزمة الاوكرانية والصراع المسلح بين الغرب الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، والذي أصبح يتهدد السلم والأمن العالميين .

هكذا نشهد الارتفاعات المهولة في أثمان جميع المواد الأساسية، بفعل الارتفاع المتواتر لأسعار المحروقات بكل أنواعها، وهو ما يكون معه المتضرر الأول والأخير هو الفئات الهشة والضعيفة وحتى المتوسطة من الشعب المغربي، في الوقت الذي، تستفيد فيه الفئات العليا التي تمسك بدواليب التجارة والصناعة والاقتصاد. عموما بكل خيرات الوطن، وتضاعف من ثرواتها، معمقة بذلك معاناة المواطنات والمواطنات، بفعل المواقع التي تحتلها في هرم السلطة السياسية بالبلاد

والائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان،وانطلاقا مما سبق التعرض له، وأمام هذه الأوضاع القاسية التي أصبح يعاني منها عموم المواطنين والمواطنات، والتي تزيد من الاجهاز على ماتبقى من الحقوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،والتي أصبح التمتع بجزء منها عسيرا، وهذا ماينطق به واقع الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والسكن اللائق وغيرها من الحقوق الأساسية، يسجل ويعبر عن مايلي:

اولا: أن واقع الحال لم يعد يقبل الاحتمال ويضع الوطن فوق برميل بارود قابل للانفجار في اي وقت وحين، مما قد يقذف بالبلاد في بحر المجهول، وهو مايستوجب من المسؤولين الإسراع باتخاذ اجراءات مستعجلة تساعد في التخفيف من حالة الاحتقان التي تشهدها البلاد.

ثانيا:ضرورة أن يتحمل الذين استفادوا وراكموا الثروات على امتداد عقود، بنهب وسرقة خيرات ومقدرات الوطن، بل وتضاعفت ثرواتهم بفعل الجائحة 23%، من الازمة عوض تحميلها مجددا للفئات المتضررة ومضاعفة معاناتها.

ثالثا: الإسراع بوقف السلطات لكافة تعدياتها على الحريات، وبالافراج عن كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي من صحفيين وحقوقيين، ومدونين، ومناضلي الحراك الاجتماعي بالريف، ومستعملي وسائل التواصل الاجتماعي وغيرهم، والغاء كافة المتابعات التعسفية ضد من غادروا الوطن قسرا ، تفاديا لتوقيفهم والانتقام منهم لنشاطاتهم المعارضة ...

رابعا: احترام السلطات اولا واخيرا للقانون، ولجوئها للحوار مع الفاعلين المجتمعيين عند وجود توترات سياسية او اجتماعية ، عوض اعتمادها على المقاربة الأمنية التي لن تنفع في التعاطي مع كافة أشكال التعبير والاحتجاج السلمي ■

الكتابة التنفيذية

الرباط في 21 يونيو 2022

في يوم دراسي، مركز حقوق الإنسان بأمريكا الشمالية يطالب باطلاق سراح معتقلي الرأي بالمغرب

نظم المركز يومه الدراسي الأول حضوريا يوم السبت 18 يونيو 2022 بمونتريال- كندا، تحت شعار "يوم المرحوم الصديق لحرش للمطالبة بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي بالمغرب" واختتم اليوم الدراسي اشغاله بالوقوف على الأوضاع الحقوقية المزرية بالمغرب والتي ازدادت تدهورا مع:

- استمرار استغلال ظروف جائحة كورونا لخنق الحق في التعبير و الاحتجاج ومعارضة السياسات المتبعة.

- وتفاقم احوال الفئات المستضعفة يوميا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خصوصا مع الارتفاع الفاحش للأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين أمام عجز المسؤولين عن معالجة الاوضاع المأساوية مما يذكرنا بظروف الانتفاضات الشعبية المجيدة يوم 20 يونو 1981 وما خلفته من ضحايا.

من جانب اخر، وقف أعضاء مركز حقوق الإنسان بأمريكا الشمالية على النتائج الايجابية التي حققها المركز منذ تأسيسه في فبراير 2020 والصدى الطيب لدى اوساط مغاربة العالم ومكونات الحركة الحقوقية وخصوصا ضحايا حقوق الانسان بالمغرب وعائلاتهم.

وضمن المهام التي لازالت مطروحة على المركز، يمكن تسجيل :

- التكوين على آليات الترافع قاريا ودوليا

- استثمار وسائط التواصل الاجتماعي لتوسيع قاعدة المدافعين عن حقوق الانسان و الضغط على السلطات المسؤولة قانونيا على حماية الحقوق والمدافعين عنها

- توسيع العلاقات مع المنظمات الحقوقية في امريكا الشمالية وخارجها

- دعم البرنامج الحقوقي للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالمغرب والمسطر في اطار الشراكة مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH وجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بفرنسا ASDHOM

- تشجيع الطاقات النسائية للانخراط ودعم العمل الحقوقي في امريكا الشمالية

- تطوير العمل التنظيمي والإداري ليتبوء المركز المكانة المناسبة في الدفاع عن حقوق الانسان

واختتم المركز اشغال يومه الدراسي بشكر كل اعضاء المركز والمتعاطفين والمتعاونين معه على التزامهم وصمودهم في درب العمل التطوعي الحقوقي. وأكد عزمه على العمل الوحدوي البناء للدفاع على قضايا حقوق المهاجرين والاقليات وقضايا المرأة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بالمهجر.

ويدعو جميع الفعاليات الديموقراطية في امريكا الشمالية تقديم يد المساعدة ماديا ومعنويا لمركز حقوق الانسان بأمريكا الشمالية لإنجاز برامجه الحقوقية ودعم ضحايا حقوق الانسان بالمغرب حتى اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والصحفيين والنقابيين والمدونين.

مونتريال في 18 يونيو

القارة الإفريقية بين مخالب الاستعمار وقبضة الأنظمة العميلة

صمادي أحمد

مأساة مقتل العشرات من المهاجرين الأفارقة من طرف القوات القمعية المغربية وحراس الحدود الاسبانية يوم 24 يونيو 2022، هي حلقة جديدة من سلسلة الماسي التي تتعرض لها القارة الإفريقية على أيدي الاستعمار الامبريالي والأنظمة العميلة التابعة له والراعية لمصالحه الإستراتيجية على حساب كرامة وحرية شعوبها. فالدول الاستعمارية دأبت على نهب ثروات القارة الإفريقية واستعبدت شعوبها لعدة قرون، إلى أن ساهمت ثورة 17 أكتوبر 1917، في روسيا، في فتح الابواب، لانطلاق حركات وثورات تحرر شعوب القارة الإفريقية، بشكل متواصل من نير الاستعمار البغيض، مما أدى بالقوى الاستعمارية، آنذاك، إلى استشعار تنامي الوعي التحرري لدى الشعوب الإفريقية اتجاهها وبداية الحراكات المنظمة الهادفة إلى طرد الاستعمار والانعتاق من وطأته، وهو ما دفعها للإسراع بمنح استقلالات شكلية عبر خلق أنظمة رجعية عميلة لها، تكمن مهمتها الأساسية في الحفاظ على المصالح الإستراتيجية للدول الاستعمارية ضدا على مصلحة شعوبها.

وتشكل هذه الأنظمة السبب الرئيسي في تخلف كافة البلدان الإفريقية، بسبب رهن خيراتها وثرواتها لتستمر في الاستجابة لمصالح الدول الاستعمارية. ويضطر العديد من مواطنات ومواطني هذه البلدان المفقرة والمقموعة، للهروب إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وهي البلدان التي استفادت، ولازالت تستفيد من نهب ثروات الشعوب الإفريقية، عبر تطبيق سياسات امبريالية متجددة. هذا الهروب الجماعي المسترسل للمهاجرين للبحث عن فرصة التمتع بأبسط متطلبات الحياة الإنسانية المفقودة في أوطانهم، تجعلهم عرضة لاستفزازات ومعاقبات القوى القمعية، باستمرار. ومن المعلوم ان اقرب النقط للعبور الى اوروبا، بالنسبة للمغرب، هي المدينتين المغربيتين سبتة ومليلية، المحتلتين من طرف الدولة الاسبانية، بموجب اتفاقية مبرمة بين النظامين المغربي والاسباني، منذ عقود. فمدينة مليلية المحتلة، لا تبعد عن اقليم الناظورالا ببعض الكيلومترات، وهذه الوضعية المتقاربة بين المدينتين، جعلت السلطات الاسبانية تسمح لساكنة الإقليم، بالولوج الى مليلية، بالاعتماد على البطاقة الوطنية فقط، قصد التسوق وجلب الأطنان من السلع المختلفة، وبيعها في الأسواق الداخلية للمغرب.

بعد فتح الحدود المغلقة، لمدة قاربت السنتين، بسبب تفشي وباء كورونا، أقدمت السلطات الاسبانية على فرض التأشيرة على سكان الإقليم، اسوة بباقي الأجانب. هذا التراجع عن الامتياز الذي كانت ساكنة الناظور تحظى به لعدة سنوات، دفع بمئات المشتغلين في جلب وحمل السلع من أسواق مليلية، وإخراجها إلى المنطقة الحدودية، إلى تنظيم احتجاجات أمام بوابة الممر الحدودي. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الاسبانية بنت سور من السياج الحديدي يبلغ طوله 12 كيلومتر، مجهز بأسلاك كهربائية وكامرات لرصد مختلف التحركات على جنبات السور. لقد استغل المهاجرون الأفارقة الذين كانوا مختبئين في غابات المنطقة هذه الاحتجاجات لينظموا أنفسهم ويقومون بأكبر تجمع، فاق ألفين شخص، حسب بعض المصادر الصحفية التي عاينت الحادث، بهدف الهجوم على الأسوار الحديدية في محاولة جماعية للدخول الى التراب الاسباني. وهو ما تصدت له القوات القمعية للنظام المغربي، بمؤازرة القوات القمعية الاسبانية إلى إطلاق الرصاص الحي على المهاجرين، مما أدى إلى قتل عدد من الضحايا، تراوح بين 18 و29 حسب مختلف مصادرالاخبار، فضلا عن عشرات الجرحى والمصابين الذين تم حملهم إلى مستشفيات المنطقة.

فكما هو معلوم، فان بلدان الاتحاد الأوروبي تدفع للأنظمة التي تحرس حدودها من تسلل المهاجرين السريين (المغرب، ليبيا، الجزائر، تونس وتركيا) ملايير من الاورو سنويا. هذا المجال، أصبح يشكل ورقة ضغط تستعملها هذه الأنظمة لابتزاز الاتحاد الأوروبي، الذي يكون في أمس الحاجة إلى من يتصدى لتدفق المهاجرين السريين إلى أراضيه، خصوصا أن قوانين الاتحاد تمنع طرد المهاجرين الذين ينجحون في التسلل والعبور الى داخل الأراضي الأوروبية. فطرق التسلل تشمل اقتحام السياجات الحديدية، عبر أوقات غفلة قوات حراسة الحدود، وهذا ينطبق على الأغلبية العظمى من المهاجرين الفقراء والمحتاجين، الذين لا يتوفرون على أموال. أما المهاجرون الذين لديهم إمكانات مادية، فهم يلجئون إلى خدمات شبكات التهريب التي تنشط في البحر. فهؤلاء المهربين يتقاضون ما بين 3000 و5000 دولار لكل مهاجر من اجل إيصاله إلى الضفة الأوروبية. وتتعرض رحلات المهاجرين الليلية للغرق، في أحيان عديدة، يذهب ضحيتها العديد منهم.

خلال سنة 2005، وقعت محاولة اقتحام السياج الذي أقامته السلطات الاسبانية حول مدينة مليلية، من طرف مجموعة كبيرة من المهاجرين، لكن السلطات المغربية الحارسة للسياج أقدمت على استعمال الرصاص الحي، حيث قتلت 17 مهاجر، وهو ما أثار انتقادات لاذعة للنظام المغربي، من طرف المنظمات الحقوقية والرأي العام الأوروبي. بعد هذا الحادث المأساوي الذي يتناقض مع المواثيق الدولية التي وقعت الدولة المغربية عليها، ستلجأ إلى استعمال طرق أخرى مثل حفر الخنادق بمحاذاة الأسوار وارساء اسلاك بشفرات قاطعة، وكلها طرق تتنافى مع حقوق الإنسان وتتعارض كليا مع المواثيق الدولية، رغم ذلك يتم السكوت عليها من طرف الدول الأوروبية.

فمنذ الاتفاق الأخير بين الحكومة الاسبانية والدولة المغربية، الذي اعترفت فيه الحكومة الاسبانية، بشكل صريح، بمبادرة الدولة المغربية حول الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، شددت السلطات المغربية قبضتها على المهاجرين الأفارقة بمحاصرة الغابات القريبة من معبري سبتة ومليلية التي كانوا يختبئون فيها، متحينين الفرصة المناسبة للعبور، كمكافأة للدولة الاسبانية على هذا الاعتراف.

إن تحرر الشعوب الإفريقية من قبضة الاستعمار الجديد يمر أساسا عبر القضاء على الأنظمة العميلة الحامية لمصالح الدول الاستعمارية والمناوئة لمصالح شعوب بلدان إفريقيا. فتاريخ اغتيالات قيادات التحرر الوطني من طرف العملاء المحليين للقوى الاستعمارية لا زال مستمرا، لذلك فالآمال معقودة على الأجيال الصاعدة التي ستحمل مشعل تحرر الشعوب من قبضة القوى الامبريالية وأذنابها. هذه الأجيال سترمي بالأنظمة العميلة والخائنة إلى مزبلة التاريخ وستبني أنظمة ديمقراطية تضمن لمواطناتها ومواطنيها العيش في الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.■

إن تحرر الشعوب الإفريقية من قبضة الاستعمار الجديد يمر أساسا عبر القضاء على الأنظمة العميلة الحامية لمصالح الدول الاستعمارية والمناوئة لمصالح شعوب بلدان إفريقيا. فتاريخ اغتيالات قيادات التحرر الوطني من طرف العملاء المحليين للقوى الاستعمارية لا زال مستمرا، لذلك فالآمال معقودة على الأجيال الصاعدة التي ستحمل مشعل تحرر الشعوب من قبضة القوى الامبريالية و أذنابها. هذه الأجيال سترمي بالأنظمة العميلة والخائنة إلى مزبلة التاريخ وستبني أنظمة ديمقراطية تضمن لمواطناتها و مواطنيها العيش في الحرية و الكرامة و المساواة والعدالة الاجتماعية.

نفق المديونية أو إحكام الهيمنة الامبريالية على الشعوب

ورد في الميثاق السياسي للشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية أن الدين العمومي (الخارجي والداخلي) "يؤدي إلى تحويل هائل لثروات شعوب بلدان الجنوب إلى الدائنين. وتقوم الطبقات المهيمنة المحلية باقتطاع عمولات لصالحها أثناء هذا التحويل. وأن الديون، سواء في بلدان شمال كوكب الأرض أو جنوبها، تشكل آلية لتحويل الثروات التي ينتجها العمال والعاملات وصغار المنتجين/ات لصالح الرأسماليين. وأن المديونية تستخدم من قبل الدائنين كأداة للهيمنة السياسية والاقتصادية التي ترسي شكلا جديدا من أشكال الاستعمار. واستُنزفت بالكامل شعوب الجنوب رغم ثرواتها الطبيعية والبشرية الهائلة. ففي معظم بلدان الجنوب، يمثل استرداد الدين العمومي سنويا مبلغا يفوق نفقات التعليم والصحة والتنمية القروية وخلق فرص الشغل. ولم تكن مبادرات تخفيف عبء الديون في السنوات الأخيرة سوى إجراءات خادعة خصوصا وأنها كانت مصحوبة بشروط بالغة الضرر على البلدان التي "استفادت" منها".

في إطار الأسبوع العالمي للتعبئة ضد الديون قال الخبير الاقتصادي ذ. نجيب أقصبي في ندوة رقمية في أكتوبر من السنة الماضية أن المديونية "ليست مسألة مالية صرفة بل آلية من آليات الاستعمار والاستغلال للتحكم في السياسات العمومية للبلدان. وأن العلاقة مع الخارج لا تنحصر في الجانب المالي بل تهم العلاقات التجارية وطبيعة الإنتاج والاستثمارات الأجنبية وبالتالي ضمان المناخ المناسب للأعمال أي تكييف واقعنا لنكون أكثر جاذبية. فالرهان على السياحة مثلا يعني أنه علينا أن نتبع سياسة تراعي رغبات السياح الأجانب وكل هذا يؤدي في المجمل إلى سن سياسة تخضع لرغبات الأجنبي وليس لحاجيات السكان. لقد دخل الاستعمار لبلداننا عبر المديونية، والأمر لم يتغير في العمق بعد الاستعمار، فثوابت المديونية بالنسبة لجل البلدان هي سياسات خاطئة أو متخاذلة أو أخطاء تدبيرية فاحشة من طرف الحاكمين وهذا ما يؤدي إلى أزمة المالية العمومية. وأمام هذا الوضع هناك اختيارين:

- إصلاحات جذرية داخلية وبالضبط إصلاح ضريبي حقيقي لتعبئة الفائض الداخلي لجلب الأموال للخزينة، إصلاح ضريبي حقيقي منتج، ناجع وعادل.
- اللجوء إلى المديونية، وهي الحل السهل.

وعبر تاريخ بلداننا، فضل الحكام حل المديونية أي الارتماء في أحضان الدائنين عوض الحل الحقيقي أي الإصلاحات الداخلية."

في ملف هذا العدد تتناول الجريدة موضوع المديونية، أسبابها الحقيقية وآثارها المدمرة خاصة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية، بل ترهن مستقبل الأجيال القادمة.

الحلقة المفرغة للدين العمومي

عبد العزيز المسعودي

لقد أصبح الدين آلية خفية للغاية لهيمنة القوى الإمبريالية العظمى. إنها وسيلة للحفاظ على وإعادة إنتاج نظام اقتصادي ومالي دولي ملائم لمصالح رأس المال المالي الدولي. ويجسد الدين التحالف الاستراتيجي بين الطبقات المسيطرة في الشمال والجنوب. لقد أصبح عقبة هيكلية أمام التنمية البشرية المستدامة لشعوب الجنوب. إن السياسات المطبقة في البلدان المدينة يقررها الدائنون أولاً. وصارت السلطات في الدول المدينة تحصر نفسها أكثر فأكثر في الأدوار الثانوية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة القائمة بواسطة القمع. إن الدين اليوم هو أحد العوامل التفسيرية الرئيسية لتزايد عدم المساواة في العالم. في بلدان "الثالوث"، المكونة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 22 ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في "العالم الثالث". إن دخل أغنى 5٪ من سكان العالم يزيد بأكثر من 120 مرة عن دخل أفقر 5٪ من سكان العالم. ويعادل الدخل السنوي لأغنى 1٪ من سكان العالم دخل 60٪ الأفقر على كوكب الأرض. والدين حاليا من الآليات الرئيسية لتحويل جزء متزايد باستمرار من فائض القيمة المتولد في بلدان الجنوب.

منذ بداية الثمانينيات، عانى المغرب، مثل دول العالم الثالث، من أزمة اقتصادية ومالية مهدت الظروف للمؤسسات المالية الدولية (IFI) ، ولا سيما صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. وفرضت هذه المؤسسات المالية الدولية عمليًا "برامج التقويم الهيكلي" (PAS)، التي تستند أساسًا إلى "الدوكسا الليبرالية": استقالة الدولة من دورها الاقتصادي وخفض الإنفاق العمومي، بما في ذلك في القطاعات الحساسة كالتعليم والصحة. ونحنى الدين العمومي، وخاصة مكونه الخارجي، منحى مواز عكسيا لمنحنى السيادة الاقتصادية. فكلما اتجه الأول (أي الدين العمومي) إلى الارتفاع، كلما تميزت الثانية (أي السيادة الاقتصادية) بالانحدار. ولا تزال عواقب برامج التقويم الهيكلي التي تم تبنيها خلال الثمانينيات قائمة خاصة من حيث تدمير الخدمات العمومية الأساسية للسكان وإعاقة التنمية البشرية والمستدامة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والبنيات التحتية.

في الواقع، أصبح الدين العمومي في المغرب، لفترة طويلة، بمثابة سمة أو معطى هيكلي للمالية العمومية. في عام 2022، أصبح المبلغ الإجمالي للدين العمومي يقترب من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا الوضع يفسر فقدان السيادة الاقتصادية والمالية.

يبلغ دين الخزينة حاليًا 76.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل الدين الخارجي أكثر من 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يمثل 375 مليار درهم. استمر هذا الوضع في التدهور، خاصة منذ عام 2020، عام اندلاع الأزمة الصحية بسبب كوفيد19-. إن اللجوء إلى الاقتراض ليس له هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية نوعيًا. الهدف الحالي هو بشكل رئيسي "المدى القصير"، أي الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية، من خلال التعامل مع "العجز المزدوج"، أي عجز الميزانية الناتج عن فائض الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية، وعجز ميزان المدفوعات، الناتج عن فائض الواردات على الصادرات. يعود العجز الأول بشكل رئيسي إلى قلة تعبئة الموارد المحلية، لا سيما الإيرادات الضريبية. والثاني ناتج عن اندماج الاقتصاد المغربي في تقسيم غير متكافئ للعمل (au niveau international) . ولا يمكن للوضع الحالي لإدارة الديون إلا أن يؤدي إلى حلقة مفرغة ويؤجل الأزمة ويزيدها ثقلا ويجعل عبأها تتحمله الأجيال القادمة. وهكذا لم تعد القوى الاستعمارية السابقة بحاجة إلى التواجد عسكريًا على أراضي البلد المثقل بالديون. إنهم يجرون الخيوط من بعيد، مع سلطات محلية خاضعة لهم والتي لم يعد لها أي شيء وطني.

في قانون المالية (LF) لعام 2022، تمثل الإيرادات العادية للميزانية العامة (BG)، أي 255.23 مليار درهم، 94.11٪ من الإنفاق العادي للميزانية العامة. وتمثل الإيرادات الضريبية 90.50٪ من الإيرادات العادية للميزانية العامة.

الرصيد العادي (أي: "الدخل العادي ل BG" ناقص "الإنفاق العادي ل BG") المتوقع يقارب 16 مليار درهم. ومن المؤكد أنه سيكون في الواقع أعلى بكثير، بالنظر إلى الاعتمادات الإضافية التي تم حشدها للتعامل مع الزيادة الاستثنائية في تكاليف المقاصة. غير أن ذلك، لا يمكن القيام به سوى على حساب ميزانية الاستثمار ل BG أو من خلال اللجوء إلى قروض إضافية وخاصة على المستوى الدولي، لأن المنتجات الثلاثة المعنية بالتعويض هي منتجات مستوردة ويجب أن يكون تسديدها بالعملة الأجنبية. الرصيد المتوقع للميزانية العامة باستثناء حصيلة الاقتراض وباستثناء سداد(remboursement) الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل (AMLT) هو ناقص 103.35 مليار درهم. ويصل المبلغ المتوقع لسداد (remboursement) الدين العمومي 61.13 مليار درهم منها 41.81 مليار درهم داخليا و19.32 مليار درهم خارجيا. وبلغ حجم الإنفاق على الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي 29.07 مليار درهم. وبالتالي، بشكل عام، يجب على المغرب أن يصرف على الدين العمومي، لسنة 2022، ما مجموعه 90.20 مليار درهم. وفي السنة نفسها، سيقترض المغرب 105.38 مليار درهم، منها 65.38 مليار درهم داخليًا و40 مليار درهم خارجيًا. وهذا المبلغ يزيد بمقدار 15.18 مليار درهم عن مبلغ سداد الدين العمومي المقرر لعام 2022. وبالتالي، فليس من الخطأ اعتبار أن المغرب يقترض ديونا من أجل سداد الديون. ومن هنا جاءت فكرة "الحلقة المفرغة للديون" التي تنطبق تمامًا على واقع الميزانية الحالي.

من الواضح جدا أنه مع وجود دين عمومي يُنتظر أن يتجاوز 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وأكثر من ثلثه هو اقتراض خارجي، فإن مساحة الدولة للمناورة من حيث وضع وتنفيذ السياسات العمومية، ستميل إلى الانكماش.

ونظرًا لكون سعر الفائدة على الدين هو أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك التضخم)، لا يمكن للدين، حتى في حالة عدم وجود عجز أولي، سوى أن يزيد ميكانيكيًا. وهذا ما يسمى "تأثير كرة الثلج". والأسوأ من ذلك، أنه يعني أن جزءًا أساسيًا من النمو، بدلاً من إعادة استثماره محليًا، يتم تحويله إلى الخارج. ومن هنا الخطر في أن يصبح الدين العمومي من أهم معوقات التنمية. وهذا ما حدث بالفعل، لفترة طويلة.■

في مواجهة الزيادة الحادة في الديون الواجب سدادها، إعادة التفكير في البدائل

Eric Toussaint*

وفقًا لصحيفة فاينانشيال تايمز، ستواجه أفقر البلدان زيادة قدرها 11 مليار دولار في مدفوعات الديون في عام 2022 1/. ويحذر البنك الدولي من جانبه من مخاطر "التخلف عن السداد المضطرب".

سيتعين على مجموعة مكونة من 73 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل سداد حوالي 35 مليار دولار لمقرضي القطاعات الثلاث: الثنائي الأطراف والخواص والرسميين في عام 2022، بزيادة ٪45 عن عام 2020. وتعتبر سريلانكا واحدة من أكثر البلدان ضعفاً. ومن المرجح أن تكون غانا والسلفادور وتونس في مأزق. كما أعلنت زامبيا تعليق المدفوعات منذ عام 2020 بمبلغ 3000 مليون دولار ووضعها لا يتحسن 2/. وتتفاوض الحكومة الزامبية بشأن قرض جديد من صندوق النقد الدولي، والذي، في حالة منحه، سيجبر البلاد على اتخاذ تدابير تقشفية.

"البلدان الأشد فقرا تواجه زيادة قدرها 11 تريليون دولار في مدفوعات الديون في عام 2022"

تواجه أفقر دول العالم زيادة بنحو 11 مليار دولار في مدفوعات الديون هذا العام، بعد أن رفض الكثيرون خطة 2020 لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لأنها مرتبطة بشروط جديدة وفقدان مزيد من السيادة. لجأت هذه البلدان إلى الأسواق المالية لتمويل استجابتها لوباء فيروس كورونا.

حذر رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس من أن إصرار الدائنين على الدفع سيزيد من مخاطر التخلف عن السداد بشكل غير منظم. وقال إن "البلدان تواجه استئناف سداد الديون في الوقت بالذات الذي تعاني فيه من نفاد الموارد للقيام بذلك". كما توضح صحيفة فاينانشيال تايمز نفسها، فإن هذه الزيادة هي نتيجة المزيد من اقتراض الاقتصادات النامية للتعامل مع تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد والصحة، فضلاً عن الزيادة في تكلفة إعادة تمويل القروض الحالية واستئناف سداد الديون. التي تم تعليقها بعد تفشي الوباء.

وفقًا للبنك العالمي، فإن حوالي 60 ٪ من مجموع البلدان منخفضة الدخل مستحقة أو معرضة لخطر إعادة هيكلة ديونها، ومن المرجح أن يتبعها المزيد من أزمات الديون السيادية. لقد أصدرت الحكومات والشركات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حوالي 300 مليار دولار من السندات كل عام في عامي 2020 و2021، أي أكثر من ثلث مستويات ما قبل الجائحة، كما تظهر البيانات من معهد التمويل الدولي، وهو كارتل كبير البنوك وشركات التمويل الخاصة.

"وفقًا للبنك العالمي، تحتاج حوالي ٪60 من جميع البلدان منخفضة الدخل إلى إعادة هيكلة ديونها أو معرضة لخطر القيام بذلك."

ازداد إصدار الأوراق المالية السيادية من قبل البلدان النامية أثناء الوباء. وتأتي الزيادة الوشيكة في السداد على الرغم من المبادرة العالمية التي أطلقتها مجموعة العشرين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونادي باريس، والتي تهدف إلى تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة، والتي ثبت أنها بمثابة برميل بارود 3/.

تهدف مبادرة تعليق خدمة الديون، التي أطلقتها مجموعة الاقتصادات الكبرى لمجموعة العشرين في أبريل 2020، إلى تأجيل ما يقرب من 20 مليار دولار مستحقة على 73 دولة لمقرضين ثنائيي الأطراف بين ماي وديسمبر 2020. وهو ما شجبه CADTM بعبارات واضحة جدًا في أكتوبر 2020 4/ . إذ على الرغم من تمديدها حتى نهاية عام 2021، إلا أن 46 دولة فقط طلبت الانضمام إلى هذه المبادرة، المعترف بها من قبل نادي باريس نفسه 5/. وتجدر الإشارة إلى أنه على أي حال، استمرت هذه البلدان البالغ عددها 46 دولة في سداد خدمة الديون في عامي 2020 و2021 مع دائنين من القطاع الخاص وسلسلة من المقرضين متعددي الأطراف، وعليهم الآن سداد خدمة الديون بالكامل بحلول عام 2022، أي الديون المتعاقد عليها مع الدائنين الثنائيي والمتعددي الأطراف والقطاع الخاص الذين رفضوا طبعا مبادرة تعليق خدمة الديون.

كما أدى الوباء إلى زيادة عجز الميزانية. بحيث أن أكثر من نصف عدد الدول الفقيرة مثقلة بالديون الآن أو معرضة لخطر المديونية المفرطة، مقارنة بـ ٪30 في عام 2015.

إن المظهر الجديد للدائنين سيجعل إعادة هيكلة الديون أمرًا صعبًا. في غضون عشر سنوات، أصبح القطاع الخاص الممول الرئيسي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. بحيث أصبح هذا القطاع يمتلك ٪40 من إجمالي الدين الخارجي لأفريقيا في عام 2019، مقارنة بـ ٪17 فقط قبل عشرين عامًا.

تكاليف الاقتراض آخذة في الارتفاع

في غضون ذلك، ترتفع تكاليف الاقتراض. في العامين الأولين من الوباء، سمح الحفاظ على أسعار الفائدة المنخفضة من قبل البنوك المركزية الكبرى للحكومات بالاقتراض بسعر رخيص نسبيًا، حيث يسعى المقرضون إلى تحقيق عوائد أفضل في الجنوب من تلك التي حصلوا عليها في الشمال. لكن مع توقع المستثمرين شروطاً نقدية عالمية أكثر صرامة هذا العام، فقد أصبح إعادة تمويل الديون الحالية أكثر تكلفة. بدأ الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة عملية رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم المتزايد في أراضيه، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك في المستقبل إلى عودة كبيرة لرأس المال المالي إلى الشمال، وعلى وجه الخصوص، في البداية إلى الولايات المتحدة.

لقد بدأت العملية بالفعل. ففي العديد من البلدان، تظل أسعار الفائدة أقل من وتيرة نمو الأسعار ويتدفق رأس المال عبر الحدود من الأسهم والسندات في الأسواق الناشئة. وبدأت صناديق الاستثمار الأجنبي في الابتعاد عن هذه الأسواق. وقال أيهان كوس، رئيس وحدة التنبؤات الاقتصادية بالبنك العالمي: "الوصول إلى الأسواق شيء رائع عندما يكون المال رخيصًا، لكن يمكن أن تكون هناك وجهة نظر مختلفة عندما تصبح الظروف صعبة".

وقالت ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: "إننا نجازف بأن نشهد عقدًا آخر ضائعًا للبلدان النامية".

مشاكل الديون آخذة في الارتفاع وسيستمر الحيز المالي في العالم النامي في الانكماش. قالت ريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: "إننا نجازف حقًا برؤية عقد آخر ضائع للبلدان النامية". وبالمثل، نقلت صحيفة فاينانشيال تايمز عن جريجوري سميث (محلل إستراتيجي للأسواق الناشئة) في M&G Investments قوله: "أزمة ديون أخرى، مهما كان مستوى تطورها محدودا، سيكون لها تأثير قوي للغاية على البلدان المثقلة بالديون".

يُلزم "الإطار المشترك" البلدان المشاركة فيه بالاتفاق أولاً مع الدائنين الثنائيين وصندوق النقد الدولي، ثم الحصول على نفس الإعفاء من الديون من الدائنين الخواص. وتقدمت فقط تشاد 6/ وإثيوبيا وزامبيا بطلبات ولم تتقدم المفاوضات في هذه المرحلة.

أبعد من التنبيهات الصادرة عن البنك العالمي والمؤسسات الأخرى

وبعيدًا عن العوامل الدورية التي تسببت في نشوء أزمة الديون الجديدة في الجنوب، فإن الأمر يستحق تسليط الضوء على الأسباب الهيكلية والتاريخية.

أكد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس والطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب منذ الاستقلالات أن أي بلد في الجنوب يريد تجربة التقدم الاقتصادي يجب أن يقترض ويفتح سوقه الداخلي أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية. ويؤكد نفس الفاعلين على دول الجنوب الغنية بالمواد الأولية أن تستغلها إلى أقصى حد وتقوم بتصديرها. هذه الرؤية الدوغمائية، القائمة على ثلاثية: الديون، وأقصى انفتاح للاقتصادات والاستخراجية، تبقي البلدان تابعة، وخاضعة، ومتخلفة، ومدينة بالديون الدائمة. وتعيش الغالبية العظمى من سكان هذه البلدان، في أحسن الأحوال، في هشاشة وفي أسوأ الأحوال، في فقر مدقع.

يتم استخدام الديون التي تتكبدها معظم الحكومات لتمويل المشاريع والسياسات التي تزيد في الواقع من تبعية البلاد وتنتهي بالفشل. هذا لا يسمح للبلد بالخروج من الديون ويدخل في منطق المديونية الدائم أو نفق المديونية بحيث تستخدم القروض الجديدة لسداد القروض القديمة. وتجعل الظروف الخارجية الدورية السداد صعبًا جدًا أو حتى مستحيلًا. ومن أكثر الأسباب شيوعًا ارتفاع أسعار الفائدة الدولية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إعادة تمويل الدين أو ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة مما يرفع فاتورة الواردات بالعملات الصعبة أو إعادة تقييم الدولار أو العملات الأخرى مقابل العملة الوطنية. محصول سيء يقلل من عائدات الصادرات، وانخفاض أسعار المنتجات المصدرة، وآثار الأزمة الاقتصادية الدولية، وعواقب الوباء، وما إلى ذلك. في حالة سريلانكا، هذا العامل الأخير هو ما يجعل الوضع صعبًا للغاية. ولأن الدولة تعتمد على العملات الأجنبية من السياح الأجانب الذين يقضون عطلاتهم في الجزيرة، فقد تسبب الوباء في انخفاض حاد في الدخل، وتكافح الحكومة لسداد ديونها.

الأكاذيب النظرية

وفقًا للنظرية الاقتصادية السائدة، فإن تنمية الجنوب تتأخر بسبب نقص رأس المال الوطني (المدخرات المحلية غير الكافية). ووفقًا لهذه النظرية أيضًا، يجب على البلدان التي تنوي القيام أو التعجيل بتنميتها أن تلجأ إلى رأس المال الخارجي بثلاث طرق: أولاً، المديونية الخارجية؛ ثانياً، جذب المستثمرين الأجانب؛ ثالثاً، زيادة الصادرات للحصول على النقد الأجنبي اللازم لشراء السلع الأجنبية التي تسمح لها بمواصلة نموها. بينما يجب أن يحاول الأفقر أيضًا جذب التبرعات من خلال التصرف مثل الطلاب المجتهدين في البلدان المتقدمة.

غير أن الواقع يناقض هذه النظرية: إن الدول النامية هي التي توفر رأس المال للدول الأكثر تصنيعًا 7/. لمعرفة المزيد عن النظريات السائدة أنظر "المغالطات النظرية للبنك العالمي"، 10887.

إن التعاون بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ضروري لممارسة أقصى قدر من الضغط على السلطات العامة. ولإكمال إشراف المجال العام والسلطات العامة، للمضي قدمًا في تعميم النموذج، امتد التعاون بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) منذ ولادتها في عام 1995. <<<

<<<

"تستخدم الحكومات المتحالفة مع الشركات عبر الوطنية الإجراءات القسرية للمؤسسات العامة متعددة الأطراف لفرض نموذجها على الناس"

إن الأجندة الخفية لهذه المؤسسات والطبقات الحاكمة، تلك التي تطبق في الواقع، تهدف بالأحرى إلى إخضاع المجالين العام والخاص، لكل المجتمعات البشرية، لمنطق البحث عن أقصى ربح في ظل الرأسمالية. وينطوي تنفيذ هذه الأجندة على إعادة إنتاج الفقر (وليس الحد منه) ونمو التفاوتات، فضلاً عن ركود، بل وحتى تدهور، في الظروف المعيشية لأغلبية كبيرة من سكان العالم، إلى جانب التركيز المتزايد للثروة. ويؤدي إضافة إلى ذلك، إلى استمرار تدهور التوازنات البيئية، مما يعرض مستقبل البشرية للخطر.

تتمثل إحدى المفارقات العديدة في الأجندة الخفية في أنه باسم نهاية دكتاتورية الدولة وتحرير قوى السوق، تستخدم الحكومات المتحالفة مع الشركات عبر الوطنية الإجراءات القسرية للمؤسسات العامة متعددة الأطراف (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) لفرض نموذجهم على الناس.

قطع مع نموذج ونظام يؤدي إلى تكاثر الفقر واتساع التفاوتات

في مواجهة الأدلة على مخاطر تعليق مدفوعات الديون، والزيادة الصارخة في عدم المساواة واتساع الفجوة بين الاقتصادات الغنية والاقتصادات الفقيرة بعد تطبيق النموذج الملخص أعلاه، يضاعف قادة المؤسسات البيانات المتعددة الأطراف من أجل التعبير عن مخاوفهم. هذه المؤسسات لا تقوم بالنقد الذاتي، ولا تسلط الضوء على الأسباب الحقيقية للوضع.

لهذه الأسباب، يجب أن نقطع جذريًا مع النموذج المطبق من قبل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ونادي باريس، والطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب. يجب التشكيك بعمق في مفهوم التنمية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنموذج الإنتاجي. نموذج يستبعد حماية الثقافات وتنوعها؛ الذي يستنزف الموارد الطبيعية ويضر بالبيئة بشكل لا يمكن إصلاحه؛ الذي يرى في تعزيز حقوق الإنسان هدفًا طويل المدى في أحسن الأحوال (ولكن على المدى الطويل، سنموت جميعًا)؛ إنه في الواقع نموذج ينظر إلى هذا التعزيز على أنه عقبة أمام النمو، وأنه يعتبر المساواة عقبة، بل وخطورة.

"يجب أن نتساءل جذريًا عن مفهوم التنمية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنموذج الإنتاجي"

إذا انضمت الحركات الشعبية إلى حكومات العديد من البلدان النامية (PED) وأنشأت بنك التنمية الخاص بها وصندوق النقد الدولي الخاص بها، فيمكنها تجنب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة في معظم البلدان الصناعية.

ليس صحيحاً أنه يتعين على البلدان النامية اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل تنميتها. حاليًا، يتم استخدام اللجوء إلى الاقتراض بشكل أساسي لضمان استمرارية سداد الديون. وعلى الرغم من وجود احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي 8/، لا تزيد الحكومات والطبقات الحاكمة المحلية في الجنوب من الاستثمار والإنفاق الاجتماعي.

يجب أن نقطع مع الرؤية السائدة التي تجعل الدين ضرورة مطلقة. كما لا تترددوا في إلغاء أو الامتناع عن إرجاع الديون الكريهة أو غير المشروعة. في الواقع، تم التعاقد على جزء كبير من الديون ضد مصالح السكان. ومع ذلك، فإن الدين العام ليس سيئًا في حد ذاته، إذا تم تصميمه بطريقة مختلفة جذريًا عن النظام الحالي.

يعتبر الاقتراض العام مشروعًا تمامًا إذا كان يخدم أغراضًا مشروعة وإذا كان أولئك الذين يساهمون في الاقتراض يفعلون ذلك بشكل شرعي. يمكن استخدام الدين العام لتمويل برامج التحول البيئي الطموحة وليس لتطبيق سياسات معادية للمجتمع واستخراجية وإنتاجية تعزز المنافسة بين الدول.

في الواقع، يمكن للسلطات العامة استخدام القروض، على سبيل المثال، من أجل:

•تمويل الإغلاق الكامل لمحطات الطاقة الحرارية والنووية.

•استبدال الوقود الأحفوري بمصادر طاقة متجددة صديقة للبيئة.

• تمويل تحويل الأساليب الزراعية الحالية (التي تساهم في تغير المناخ واستخدام العديد من المدخلات الكيميائية المسؤولة عن الحد من التنوع البيولوجي)، وفي الوقت نفسه، تفضل الإنتاج المحلي للأغذية العضوية للعودة إلى الزراعة المتوافقة مع كفاحنا ضد التغير المناخي.

•تقليص النقل الجوي والبري بشكل جذري، وتطوير وسائل النقل العامة واستخدام القطارات.

•تمويل برنامج إسكان اجتماعي طموح منخفض الطاقة.

•تمويل البحوث الطبية العامة والإنفاق على الصحة العامة لحل المشاكل الصحية الخطيرة التي تؤثر على البشرية.

حكومة شعبية لن تتردد في إلزام الشركات (وطنية أو أجنبية أو متعددة الجنسيات) وكذلك أغنى العائلات بالمساهمة في القرض دون الحصول على أي ميزة، أي بدون فوائد وبدون تعويض في حالة التضخم.

في الوقت نفسه، ستتم دعوة أسر الطبقة العاملة التي لديها مدخرات لتوكيل هذه المدخرات إلى السلطات العامة لتمويل المشاريع المشروعة التي سبق ذكرها. هذا التمويل الطوعي، من خلال مدخرات الطبقات العاملة، سوف يتم تعويضه بفائدة حقيقية إيجابية، على سبيل المثال 4 ٪. وهذا يعني أنه في حالة وصول التضخم السنوي إلى 3٪، فإن الحكومة ستدفع فائدة اسمية قدرها 7٪، لضمان معدل حقيقي يبلغ 4٪.

إن آلية من هذا النوع ستكون شرعية تمامًا لأنها ستجعل من الممكن تمويل المشاريع المفيدة حقًا للمجتمع والتي ستساهم في تقليل ثروة الأغنياء، مع زيادة دخل الطبقات العاملة.

هناك أيضًا إجراءات أخرى يجب أن تسمح بالتمويل المشروع لموازنة الدولة: الحصول على قروض بدون فائدة من البنك المركزي، وفرض ضريبة على الثروات الكبيرة وأعلى المداخيل، وفرض غرامات على الشركات المسؤولة عن التهرب الضريبي الكبير، وتقليص بشكل كبير الإنفاق العمومي وإنهاء الدعم للبنوك والشركات الكبرى وزيادة الضرائب على الشركات الأجنبية خاصة في قطاعات المواد الأولية ...

لكن عاجلاً أم آجلًا ستحرر الشعوب نفسها من عبودية الديون واضطهاد الطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب. من خلال نضالهم، سيحصلون على تنفيذ السياسات التي تعيد توزيع الثروة وتضع حدًا للنموذج الإنتاجي الذي يدمر الطبيعة. سوف تكون السلطات العامة ملزمة بإعطاء الأولوية المطلقة لإرضاء حقوق الإنسان الأساسية.

الخروج من دائرة الديون الجهنمية دون الوقوع في السياسة الخيرية أو الإحسانية

لهذا، فإن الإدارة البديلة ضرورية: يجب أن نخرج من دائرة الديون الجهنمية دون الوقوع في سياسة خيرية تهدف إلى إدامة نظام عالمي يهيمن عليه رأس المال وبعض القوى العظمى والشركات عبر الوطنية. إنها مسألة إنشاء نظام دولي لإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل القطع مع النهب التقليدي الذي كانت شعوب الأطراف ضحية له والتي ما زالت تعاني منه.

إن هذه التعويضات في شكل تبرعات لا تعطي أي حق للدول الصناعية الكبرى في التدخل في شؤون الشعوب التي تحصل على تعويض. في الجنوب، يتعلق الأمر بابتكار آليات صنع القرار بشأن تخصيص الأموال ومراقبة استخدامها في أيدي السكان والسلطات العامة المعنية. هذا يفتح مجالًا واسعًا من التفكير والتجريب.

الإشارات المرجعية

1/ فاينانشيال تايمز، "إنذار التخلف عن السداد لأن البلدان الفقيرة تواجه 11 مليار دولار من مدفوعات الديون"، 18 كانون الثاني (يناير) 2022

2 / انظر الصفحتين 7 و8 من تقرير يورداد في مايو 2021، https://www.cadtm.org/Dette-et-Covid-19-en-Equateur-au-Kenya-au-Pakistan-aux-Philippines- et - في زامبيا. راجع أيضًا Financial Times، "رئيس زامبيا يعد بعدم تفضيل الدائنين الصينيين في إعادة الهيكلة"، 31 يناير 2022

3/ ميلان ريفييه "بعد 6 شهور من الاعلانات الرسمية عن شطب ديون دول الجنوب اين نحن؟ »، 17 سبتمبر 2020. متاح على: https://cadtm.org/6-mois - après-les-annonces- officielles-d-annulation-de-la-dette-des-pays-du-Sud

4 / تدين CADTM إجراءات مجموعة العشرين بشأن الديون، 16 أكتوبر 2020.

5 / انظر https://clubdeparis.org/fr/communities/communique-presse/club-paris-met-oeuvre-succes-issd-est-engage-cadre-commun-03-11

6 / تقرير صندوق النقد الدولي رقم 21/267 عن تشاد، متاح على موقع صندوق النقد الدولي، تمت الرجوع إليه في 3 فبراير 2022.

7 / ميلان ريفييه، "التدفقات المالية غير المشروعة: أفريقيا بصفتها الدائن الرئيسي للعالم" نُشر في 15 أكتوبر 2020 على http://cadtm.org/Flujos-financieros-ilicitos-Africa-como-principal-acreedor-del-mundo

8/ احتياطيات النقد الأجنبي هي أصول بالعملة الأجنبية والذهب التي يحتفظ بها البنك المركزي. كما أنها تأخذ شكل أذون خزانة وسندات من الحكومات الأجنبية، بما في ذلك أذون خزانة الولايات المتحدة.

يود المؤلف أن يشكر كلود كيمار وميلان ريفييه على قراءة المقال. ترجمه ألبرتو نادال فرناندیز إلى CADTM

ترجمه: العربي بوحاميدي

* إريك توسان ، المولود في عام 1954 في نامور، هو مؤرخ بلجيكي ومتحدث باسم الشبكة الدولية للجنة إلغاء الديون غير المشروعة - المعروفة سابقًا باسم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM) - التي هو من مؤسيسها

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

دولة فلسطين الديمقراطية: لماذا نقاتل؟

ما أبقى الفلسطينيون في خندق المواجهة مع العدو الصهيوني رغم الاختلال الهائل في موازين الموارد والقدرة، هو حلم يحمله كل من قاتل العدو، بالهزيمة الكاملة للمشروع الصهيوني، فلم يقدم الشعب الفلسطيني هذا السيل من الدماء، بحثًا عن تحسين فرص التسوية والتفاوض، أو لأجل حقوق منقوصة، وحتى حينما تبنت قوى الثورة الفلسطينية الجذرية: البرنامج المرحلي، فإنها اعتبرته خطوة على طريق التحرير الكامل لفلسطين، كامل الحلم والأمل بغد أفضل؛ تنهض فيه فلسطين الحرة والديمقراطية كجزء من امتداد عربي يحقق الاستقلال والسيادة ويتخلص من الاستعمار والنهب والاستغلال والهيمنة، ولم تكن الجماهير الفلسطينية أو العربية لتقبل من هذه القوى بأقل من هذا البرنامج.

بالمعنى التاريخي لقد انطلقت الثورة الفلسطينية لأجل هذا الهدف: تحرير الأرض والإنسان، وهزيمة المشروع الصهيوني وإزالة آثار النكبة وعودة اللاجئين لأرضهم، وبنت نهجها الكفاحي وفلسفة عملها بما يخدم هذا الهدف، وفي صفوف الثورة ركزت القوى التقدمية على هوية فلسطين؛ الهدف والحلم والوطن، والتي ارتبطت بها هوية الكفاح؛ فلسطين الحرة المستقلة الديمقراطية، التي سيبنيها الشعب الفلسطيني بكفاحه الموحد ونضاله الجماعي، ويحقق هزيمة العدو بحرب الشعب طويلة الأمد؛ دون أوهام حول هوية أحادية تقصي أي مكون فلسطيني، ومن موقع التناقض الجذري مع فاشية العدو الصهيوني وعنصريته، كان تبني القيم التقدمية، في ساحة النضال وطريقه الطويل، هو الجواب الفلسطيني التقدمي على الغزو الاستعماري بكل ما حمله من وحشية في الممارسة وفاشية في المنطلقات.

لقد بحث المسعى التقدمي الفلسطيني عن مستقبل أفضل، وعالم أكثر إنسانية، وقاتل لأجل تحقيقه واقعًا في فلسطين، وما زال يقاتل لأجل هذا الهدف، وفي ضوء تمكن العدو من استخدام عملية التسوية كأداة لتصفية الحقوق الفلسطينية، واستكمال استيلائه الاستيطاني على كامل الأرض الفلسطينية، وما حظي به من تعاون ودعم لتجاوز القرارات الدولية التي تكفل بعض من حقوق الفلسطينيين في أرضهم؛ باتت مهمة إعادة النظر في كل ما ترتب على هذا التغول العدواني، ضرورة ملحة لا مفر منها للكل الفلسطيني. فلقد أثبت العدو في الأعوام الماضية قدرته على تجاوز القرارات الدولية، ونيل الحماية والغطاء من القوى الاستعمارية، ولكن النضال الفلسطيني أثبت في المقابل، القدرة على استنزاف هذا العدو، وهزيمته في أكثر من موضع، وأكد على إرادة وتصميم شعب فلسطين على الحرية واستمراره في تقديم تضحيات هائلة في سبيل هذا الهدف، وكذلك تكون جبهة جديدة من قوى المقاومة في المنطقة؛ تقف في مواجهة العدو الصهيوني وكل مفردات الهجمة الاستعمارية المستمرة على الوطن العربي. وإذا كانت غالبية القوى الفلسطينية تتشارك ذات التوصيف لما أحدثه العدو ويحدثه يوميًا، وتحويله عملية التسوية لأداة لإبادة الوجود الجمعي لشعب فلسطين، وتقطيع أوصاله، والاستمرار في تهجيره، ومحاولة حسم الصراع عبر آلته العسكرية وأدواته الأمنية وقراراته الأحادية، فإن التباين في الاستجابة يعكس إصرار مُعيب ولا وطني من فريق التسوية على معانقة الهزيمة وفرضها على الكل الفلسطيني كواقع لا فكاك منه ولا استدراك لتأثيره. إن إعادة التأكيد على طابع الصراع مع هذا العدو، وعلى هدف النضال الفلسطيني وهويته؛ يتطلب برنامج ناظم للنضال الجمعي الفلسطيني، ينصاع للإرادة الشعبية الفلسطينية المناضلة ضد هذا العدو والصامدة في وجه مخططاته، لا محاولة تخذيل الجماهير وإحباطها من امكانيات النضال وجدوى الكفاح، كما يحتاج إلى إدراك للعمق الديمقراطي للهوية النضالية الفلسطينية، وتجاوز كل محاولات التفرد والإقصاء، لمكونات هذا الشعب وقواه الوطنية.■

«الجبهة الديمقراطية»:

ما يحضّر له بايدن في زيارته للمنطقة استكمال لما بدأه سلفه ترامب

حذرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بيان لها اليوم، مما يتم التحضير له مع زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة، لإقامة حلف إقليمي، تكون فيه إسرائيل عامود الفقري ومحوره الرئيس في إطار معادلات سياسية جديدة، مستكملاً ما بدأه الرئيس الأميركي السابق دونالدو ترامب، في بناء شرق أوسط، خاضع للهيمنة والتبعية للولايات المتحدة، بدور قيادي إسرائيلي مميز.

وأضافت الجبهة: إن أهداف هذا الحلف باتت واضحة المعالم، وفي مقدمها تحويله إلى عصا ترهيب للدول الإقليمية الرافضة للخضوع للهيمنة الأميركية والتبعية السياسية لواشنطن، وهدر ثرواتها في خدمة الدور الأميركي الطامح إلى التفرد بزعامة العالم دون منازع، وتحويل تحالفاته الإقليمية إلى أذرع للسياسة الأميركية، تنوب عنها في تنفيذ مخططاتها المعادية للشعوب.

وأكدت الجبهة قناعتها أن بإمكان دول المنطقة وحدها أن تضمن سلامة الإقليم واستقراره، في حال توقفت التدخلات والضغوط الأميركية، وأغلقت الأبواب أمام سياسات التطبيع والتحالفات المعادية للشعوب.

وختمت الجبهة مؤكدة، أن شعوب المنطقة وقواها الوطنية والتقدمية والديمقراطية، وكما أسقطت سابقاً العديد من الأحلاف المعادية، والتي بثباتها ومواصلة نضالها سوف تسقط المشروع الأميركي الجديد، لتستعيد المعادلة، التي من شأنها أن تخدم مصالح شعوبها وأمنها وازدهارها واستقرارها، والتي تقوم على عزل اسرائيل ومحاصرتها ووقف كل أشكال التطبيع، وقطع كل العلاقات معها ▪

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع

تحذر من التمادي في التطبيع ومحاولة الزج بمواطنين مغاربة في جرائم بناء المستوطنات...

عقدت السكرتارية الوطنية "للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع"، اجتماعها الدوري العادي عن بعد، يوم الثلاثاء 21 يونيو 2022.

وقد كان اللقاء مناسبة للتنويه بمجموعة من الأنشطة المناهضة للتطبيع ببلادنا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

× الرسالة الموجهة من "الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي (FNE)" لوزير التعليم العالي، الرافضة للتطبيع الجامعي.

× موقف فرع "الجبهة بأكادير" الفاضح والمندد بإقحام تلاميذ مدرسة خصوصية في أنشطة تطبيعية، دون علم أوليائهم وذلك بتنظيمها لزيارة "ملتقى السينما والهجرة" الذي تضمن معرضا صهيونيا احتوى صورا لجريمة تهجير اليهود المغاربة لاحتلال أرض الشعب الفلسطيني.

× دعوة فصيل "طلبة اليسار التقدمي" لطرح أرضية وحدوية لمناهضة التطبيع الأكاديمي، تكون مدخلا لمعركة وطنية تجمع شتات الحركة الطلابية المغربية.

× ندوة فرع "النقابة الوطنية للتعليم العالي" بالدار البيضاء ضد التطبيع.

كما تداولت السكرتارية مستجدات الساحة الفلسطينية في ظل العدوان الصهيوني المتواصل، واستمرار جرائم قطعان المستوطنين في حق الفلسطينيين العزل، وتحت حماية الجيش الصهيوني.

ثم توقفت السكرتارية عند تمادي النظام المغربي في تكثيف أنشطته التطبيعية مع الكيان الصهيوني، حيث عشنا هذا الأسبوع على وقع تنظيم مباراة في كرة السلة بين لاعبات مغربيات ومجرمات صهيونيات منتميات لجيش الاحتياط الصهيوني، واستقبال وزيري الخارجية والداخلية المغربيين لمجرمة الحرب المسماة وزيرة الداخلية للكيان، وهي أنشطة تم تنظيمها في أجواء من السرية، لمعرفة النظام المسبقة بالرفض الشعبي الكبير لأي نشاط تطبيعي مع المجرمين الصهاينة الملطخة أيديهم بدماء الشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال الصهيوني...

كما وقفت السكرتارية مطولا عند آخر أنشطة المخزن التطبيعية، والتي تهم قطاع الشغل والتشغيل، حيث أشار بيان صادر عن داخلية الكيان الصهيوني إلى "توقيع اتفاقية ثنائية لتهجير عمال البناء والتمريض إلى الكيان". وإن صحت هذه الاتفاقية، فهي زج بمواطنين مغاربة في جرائم بناء مستوطنات جديدة على أرض فلسطين وفي السطو على الأراضي الفلسطينية، وفي الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأبي. سيترتب عنها إضعاف لنضال وصمود العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، في سياق المخطط الصهيوني الرامي إلى تهجير اليد العاملة من بلدان مختلفة نحو فلسطين المحتلة بغرض الضغط على العمال الفلسطينيين وحصارهم اقتصاديا واجتماعيا لإضعاف نضالهم في إطار كسب معاشهم من داخل الأراضي المحتلة ومساهمتهم في تقوية صمود الشعب الفلسطيني على أرضه. وهي سياسة تسير على نهج استمرار الاعتداءات الصهيونية المدانة دوليا على الشعب الفلسطيني البطل.

وإذ تجدد السكرتارية الوطنية اعتزازها بصمود الشعب الفلسطيني في وجه الاعتداءات اليومية لجيش الاحتلال وقطعان المستوطنين، فإنها تؤكد استمرار "الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع"، إلى جانب الشعب المغربي وقواه الحية في النضال من أجل إسقاط التطبيع والدعم اللامشروط للمقاومة الفلسطينية.

وبمناسبة عقد مؤتمرها الوطني الثالث عشر، تحيي سكرتارية الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع نضالات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الداعمة للشعب الفلسطيني والمناهضة للتطبيع، وتتمنى لأشغال المؤتمر التوفيق والنجاح بما يزيد من تقوية الصف المكافح ببلادنا. وتؤكد السكرتارية تلبية دعوة الجمعية وحضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمرها يوم الجمعة 24 يونيو 2022.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع■

21 يونيو 2022

الاتحاد العام التونسي للشّغل يقرر خوض إضراب وطني

أكد امين عام الاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي في تصريح له إثر اختتام اشغال الهيئة الادارية الوطنية (أعلى هيئة تقريرية للاتحاد بعد المؤتمر الوطني) اليوم الإثنين 27 يوليو 2022، التي عقدت بمنطقة ياسمين الحمامات، (أكد) أنه قد تقرر خوض إضراب عام وطني في القطاع العام والوظيفة العمومية، وقد فوضت الهيئة الإدارية الأمر للمكتب التنفيذي للاتحاد لتحديد التوقيت واتخاذ الإجراءات اللازمة، مشيرا الى أن الاتحاد سيعقد يوم 2 يوليو القادم اجتماع الهيئة الإدارية لاتخاذ قرار المشاركة في الإستفتاء من عدمه مضيفا الى أن الإتحاد ستيناقش الاسبوع القادم رؤية الاتحاد للاصلاحات القادمة والتي سيتم عرضها للعموم.

وأضاف الطبوبي أن الهيئة قررت المشاركة في حملة الاستفتاء المزمع إجراؤه يوم 25 جويلية القادم على أن يتم إرجاء اتخاذ قرار المشاركة بنعم أو لا إلى ما بعد الاطلاع على مسودّة الدستور الجديد، واجتماع الهيئة الإدارية. وفي ما يلي نص البيان الذي أصدرته الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد اليوم:

بيان الهيئة الادارية الوطنية المجتمعة يوم 27 جوان 2022

إنّ الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشّغل المنعقدة يومي 26 و27 جوان 2022 برئاسة الأمين العام الأخ نورالدين الطبّوبي، متابعة لقرار الهيئة الإدارية الوطنية المنعقدة بتاريخ 23 ماي 2022 وبعد تدارسها للوضع العام ورصدها للمستجدّات، فإنّها:

1 - تسجّل النجاح الكبير للإضراب العام يوم 16 جوان وتعتبره مناسبة أثبت فيها أعوان القطاع العام وحدتهم وتجنّدهم والتفافهم حول هياكلهم النقابية وتثمّن عاليا التزامهم وتحلّيهم بالانضباط والمسؤولية وهم ينفّذون بوعي قرار الإضراب العام. كما تشيد الهيئة الإدارية الوطنية بحملة التضامن التي أبداها أعوان الوظيفة العمومية والقطاع الخاص وتدعوهم جميعا إلى الاستعداد الدائم لمواصلة الدفاع عن حقوقهم.

2 - تحيّي عاليا موجة التضامن الداخلي والخارجي التي تلقّاها الاتحاد وتتوجّه بالشكر إلى المنظّمات والجمعيات والأحزاب التونسية التي عبّرت عن مساندتها لأعوان القطاع العام في إضرابهم يوم 16 جوان وكذلك إلى النقابات الشقيقة والصديقة وفي مقدّمتها الاتحاد الدولي للنقابات.

3 - تدين حملات الترهيب والشيطنة والتخوين ضد النقابيين التي شنّتها جهات وصفحات مشبوهة معروفة بضربها للحقوق وعدائها للاتحاد وكانت عملت في كلّ الحقبات مع جميع السلطات لمحاربة كلّ نفس نضالي. وتؤكّد أنّ التشويهات المسيئة والمغالطات الزائفة التي شنّتها هذه الجهات، التي يدّعي بعضها الانتساب إلى رئيس الجمهورية ويتخفّى البعض الآخر وراء تسميات متعدّدة، لم تربك العمّال والنقابيين بل زادتهم تصميما وثباتا وستكون حافزا كبيرا لهم لمواصلة النضال وللردّ الميداني والعملي على تلك الحملات الرخيصة.

4 - تعبّر عن رفضها لمحاولات حزب حركة النهضة وبعض مكوّنات جبهة الخلاص توظيف الإضراب لأجنداتها الخاصّة والسطو على نضالات العمّال والافتراء على الاتحاد وتحمّلهم المسؤولية فيما يروّجونه من مغالطات للرأي العام وتدعوهم إلى الكفّ عنها.

5 - تدين استمرار الحكومة في سياسة التجاهل والاستهتار بمطالب الشغّالين وترفض قطعيا ضربها المنهج لحقّ التفاوض وتقرّر الدخول في إضراب عام يجمع الوظيفة العمومية والقطاع العام ردّا على تعنّت الحكومة وتمسّكا بحقّ المفاوضة الجماعية الحرّة والطوعية ومن أجل تطبيق الاتفاقيات المبرمة وإصلاح المؤسّسات العمومية وإيقاف المساهمة التضامنية وفتح مفاوضات اجتماعية لتعديل الأجور والترفيع في الأجر الأدنى، وتوكل للمكتب التنفيذي الوطني تحديد موعده وتراتيبه بعد التشاور.

6 - تجدّد رفضها المطلق "للبرنامج الوطني للإصلاح" الذي طرحته الحكومة والذي يستهدف قوت التونسيات والتونسيين ومكاسبهم وحقوقهم ويفرّط في ممتلكات الشعب وسيادته، وتعبّر عن استعدادها للتصدّي إليه بكلّ الطرق والوسائل المشروعة.

7 - تسجّل ما يشهده المسار السياسي القائم من تعرّج وتعثّرات تنبئ بمخاطر كثيرة، سواء على مستوى ضبابية الأهداف أو ارتجالية الآليات والخطط وغياب التشاركية وتعمّق التفرّد بالسلطة وضغط الزّمن وتواصل سياسة فرض الأمر الواقع ويظهر هذا خاصّة في الغموض المطبق الذي يكتنف طريقة التعامل مع فكرة مراجعة الدستور ومع القانون الانتخابي.

وتقرّر الهيئة الإدارية الوطنية التسجيل المبدئي للمشاركة في الحملة الخاصة بالاستفتاء رغم اعتراضها على الفترة الزمنية القصيرة والغريبة المخصّصة للنظر في نصّ مشروع الدستور المبرمج وإبداء الرأي فيه، وتبقى الهيئة الإدارية في حالة انعقاد لمتابعة المستجدّات واتخاذ القرار في إبّانه.

8 - تدعو إلى التعامل الجدّي مع مطالب القضاة وهياكلهم بعيدا عن التجاهل والتشفّي وتعميم الاتهامات مع محاسبة كلّ من ثبت قضائيا فساده وأجرم في حقّ العدالة وتؤكّد على وجوب توفير ضمانات للمحاكمة العادلة وتطالب بالإسراع بحلّ معضلة القضاء وإصلاحه.

9 - تندّد بالاعتداءات المتكرّرة ضدّ بعض الأحزاب والناشطين السياسيين وآخرها الاعتداء على مناضلي تنسيقية الأحزاب الخمسة في سوسة وتعتبر ذلك ضربا لحرية الرأي والتعبير ولحقّ الاحتجاج وتهديدا للديمقراطية، وهي اعتداءات تأتي نتيجة طبيعية للتحريض والتجييش والشحن الدائر منذ مدّة في بعض وسائل الإعلام وخاصّة في مواقع التواصل الاجتماعي وتنذر بانتشار العنف والفوضى.

10 - تعبّر عن إدانتها الشديدة للمجزرة التي أوقعت 23 ضحية وعشرات الجرحى في صفوف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء عند محاولتهم عبور المنطقة الحدودية بين الناظور ومليلة المحتلّة بين المغرب وإسبانيا، وتضمّ صوتها إلى مطالب المجتمع المدني الدولي الداعي إلى فتح تحقيق دولي في الجريمة وتحميل المسؤوليات فيها، وتدين السياسة المنتهجة من قبل الدول الأوروبية بخصوص الهجرة والقائمة على الإجراءات الأمنية الصرفة.

11 - تجدّد دعمها للحقّ الفلسطيني وتنديدها الشديد بجرائم الكيان الصهيوني وصمت لمجتمع الدولي إزاءها وتعبّرعن رفضها لكل أشكال التطبيع بما فيها الاقتصادي والسياحي والأكاديمي والثقافي وغيرها وتجدّد مطالبتها بتجريم التطبيع.■

الأمين العام
نورالدين الطبوبي

الهيئة الادارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل تجدّد رفضها المطلق "للبرنامج الوطني للإصلاح" الذي طرحته الحكومة والذي يستهدف قوت التونسيات والتونسيين ومكاسبهم وحقوقهم ويفرّط في ممتلكات الشعب وسيادته، وتعبّر عن استعدادها للتصدّي إليه بكلّ الطرق والوسائل المشروعة.

وتعبّر عن إدانتها الشديدة للمجزرة التي أوقعت 23 ضحية وعشرات الجرحى في صفوف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء عند محاولتهم عبور المنطقة الحدودية بين الناظور ومليلة المحتلّة

ورفضها لكل أشكال التطبيع بما فيها الاقتصادي والسياحي والأكاديمي والثقافي وغيرها وتجدّد مطالبتها بتجريم التطبيع.

نقد الماركسية.... تجاوز الماركسية

الحسين لعنايت

الكثير من (الذين يسمون انفسهم بالماركسويين) المهتمين بفكر ماركس او من الماركسيين الممارسين للسياسة انطلاقا من الماركسية كما جاء بها ماركس وانجلس، نجدهم ينتقدون هذه الاطروحات (اطروحات ماركس) بدعوى ضرورة التجديد بما يتناسب مع الوضع الحالي للرأسمالية، لكنهم عامة ينطلقون من الكتابات الفلسفية لماركس وانجلس او مما تقدموا به في "البيان الشيوعي"، في حين ان الأهم هي الفرضيات التي بنى عليها ماركس صرح كتابه "الرأسمال" الذي يعتبر اللبنة الأساس لفلسفته السياسية.

كمثل كل العلوم بنى ماركس تحليله العلمي الاقتصادي ، في كتاب الرأسمال، للنظام الرأسمالي وتحولاته ومآلاته على عدة فرضيات.

فعندما نريد تجاوز نظرية علمية معينة نبدأ بمناقشة الفرضيات التي بنيت عليها لمحاولة تجاوزها او القطيعة معها بوضع نظرية أخرى توضع على محك التجربة وليس للتأمل والهرطقة.

فرضيات ماركس:

1 - النظام الرأسمالي نظام لإنتاج وتداول السلع

2 - لكل سلعة قيمة وهذه القيمة تقدر بمقدار العمل الإنساني الموظف في انتاجها

3 - قيمة السلعة تضم "فائض القيمة"

4 - فائض القيمة ناتج عن "قوة العمل" الإنساني ولا شيء أخر غير هذه قوة العمل التي تنتج قيمتها زائد "فائض القيمة"

5 - كل آلات كيفما كان مستواها التكنولوجي تبقى سلعة. وعند توظيفها في الانتاج تحيل للمنتوج جزءا من قيمتها، بمعنى انها لا تنتج فائض القيمة كما هو حال السلعة قوة العمل

6 - مفهوم الازمات: كل الرساميل الصناعية التي تتمظهر مستقلة عن بعضها البعض (كرساميل الانتاج) في مجال الإنتاج هي في الواقع تتجاذب مع بعضها البعض (كرساميل سلعية) في مجال التداول سواء على المستوى المحلي او الدولي، هذا ما يجعل من النظام الرأسمالي منظومة معقدة مفتقدة للاستقرار على الأمد الطويل

7 - التنافس بين الرساميل المكونة ل"الرأسمال الاجتماعي"الكلّي في مجال التداول يؤدي الى جعل قيمة السلعة تقدر بمقدار "العمل الضروري اجتماعيا"، وهنا تدخل فرضية "معدل نسبة الربح" بالنسبة للرساميل وفي كل القطاعات

8 - الرساميل لا تبقى قارة في قطاع معين بل تنتقل فيما بين القطاعات الإنتاجية لتحقيق "معدل نسبة الربح"

9 - الربح الذي يحققه رأسمال صناعي معين متناسب مع الرأسمال الأساسي (الآلات، التكنولوجيا،...) هذا ما يؤدي الى تمركز الرأسمال

10 - فرضية اساسية1 : بالنسبة للرأسمال الاجتماعي: مجموع الأرباح يساوي مجموع فائض القيمة

11 - فرضية اساسية2 : دائما بالنسبة للرأسمال الاجتماعي: تحويل القيم الى الاثمنة: مجموع اثمان السلع يساوي مجموع قيم هذه السلع

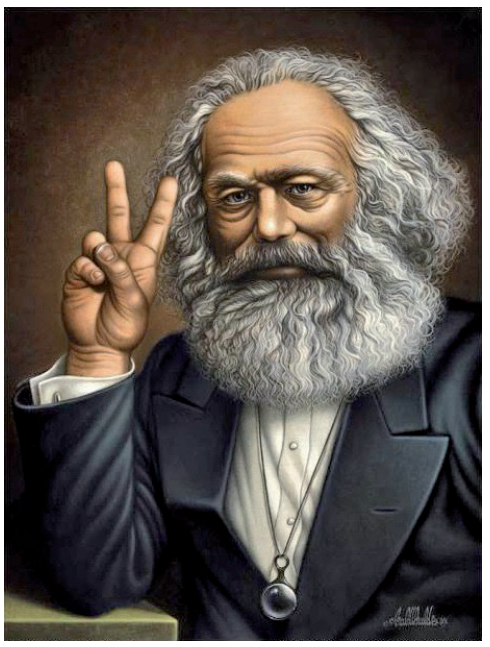

ملاحظة: الفرضيتين الأساسيين 1 و 2 حاول العديد من الاقتصاديين الليبراليين (أصحاب تحديد الاثمان بفلسفة العرض والطلب) ان يحطموها ولم يستطيعوا الى حدود الان

الخلاصة1: هذه الفرضيات الماركسية تدل على ان من ينتج الثروة التي يستحود عليها الراسماليون هي الطبقة العاملة وليس الالة او الروبوط.

الخلاصة2 : النظام الراسمالي لم ينبني فقط على استغلال قوة العمل لانتزاع فائض القيمة بل انتج كذلك فئات واسعة من الوسطاء من كل الاصناف لا ينتجون قيمة لكنهام يستفيدون من قسط من فائض القيمة التي انتجها العمال

الخلاصة النهائية: تجاوز الماركسية يتطلب تجاوز هذه الفرضيات والا اصبح الكلام دون فائدة او يدخل في اطار الدعاية للراسمالية من طرف أناس هي في عنى عنهم

عبثا يحاولون إدخال الذئب إلى الحظيرة

التيتي الحبيب

لم يتعب ولم يكل رهط من المثقفين البرجوازيين وبعض المرتدين عن الحركة الماركسية اللينينية من محاولة إدخال ذئبهم إلى حظيرة الحركة الماركسية حتى يتسنى لهم تخريبها من الداخل. من بين هذه المحاولات الأساسية، اهتمامهم بقضية الديالكتيك عند ماركس لأنه يشكل القلب النابض لنظريته في المعرفة وفي تحليل التطور التاريخي للمجتمع سواء تعلق الأمر بالماضي او بالمستقبل.

لن نعود الى بدايات هذه الموضة لانها تعرضت للنقد والفضح الكبيرين من طرف القادة الكبار وعلى رأسهم المعلم لينين. سأكتفي هنا بالوقوف على ما يعرف بمدرسة ما بعد الحداثة وبالضبط في أهم تجلياتها في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدية القرن 21.

يعتبر فكر ما بعد الحداثة نوعا من التأقلم النظري والفكري لبعض التوجهات اليسارية وحتى بعض الأشخاص المنحدرين من الأحزاب والمنظمات الماركسية مع ما اعتبره فوكوياما نهاية التاريخ او بصيغة أخرى الانتصار التاريخي للرأسمالية على الاشتراكية. وللتعرف على أهم سمات فكر هؤلاء الدعاة الجدد يمكننا جردها في العناصر التالية:

-1 نقطة البداية عند هذه التيارات «الجديدة» هي التأكيد على أن النظرية الاشتراكية العلمية واستنتاجاتها أصبحت الآن عتيقة، وأنها لا تستطيع أبداً تفسير العمليات الاجتماعية بطريقة علمية.

-2 التأكيد بان الثورة العلمية والتكنولوجية قد أحدثت تغييرات جوهرية في علاقات الإنتاج، وان التناقض بين العمل ورأس المال قد عفا عليه الزمن الآن، وان الدور الثورى التاريخى للطبقة العاملة قد انتهى.

-3 التأكيد بأن الأساس المادي للأحزاب العمالية لم يعد قائما، وأن وظيفة منظمات العمال، ولا سيما النقابات العمالية، قد أصبحت عتيقة وستحل محلها منظمات اجتماعية جديدة.

-4 في محاولة تقديم البديل التاريخي وحتى لا يظهر أنصار ما بعد الحداثة وكأنهم بدون رؤيا وبرنامج نراهم يصوغون أفكارهم البديلة تحت عناوين مختلفة مثل «الديمقراطية الراديكالية»، «الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين»، «اشتراكية السوق»، «الفوضوية البيئية»... الخ. إنهم يعتبرون بدائلهم هذه تطويرا للماركسية بعد أن نقحوا أو طهروا نظرية ماركس مما يعتقدونه تناقضاتها الداخلية وخاصة فيما يتعلق بجوهرها المتمثل في المنهج المادي الجدلي. بدأت محاولاتهم تلك ولا زالت مستمرة منذ عشرينيات القرن الماضي والتي قام بها مؤسسو ما سيعرف فيما بعد بمدرسة فرونكفورت وورثتها اليوم. فمنهم من ادعى ان ماركس لم يستوعب الجدل الهيغلي وبقي بعيدا عنه ومنهم من اعتبر جدل ماركس جدلا هيجليا ولم يتخلص منه حتى في كتاباته الأساسية مثل الرأسمال وهو بذلك لم يفهم طبيعة التناقض في المجتمع الرأسمالي ولا حتى الطبقة الرأسمالية ومكوناتها.

على نقيض هؤلاء المتهافتين نسوق نموذجين للدفاع على الديالكتيك المادي كما وضعه ماركس يتعلق الأمر بدافع لينين وعرف الجدل الماركسي بأوضح العبارات وأدق الصياغات وكذلك بدفاع كاريل كوزيك عن الجدل الماركسي مطبقا في كتاب الرأسمال:

-1 دفاع لينين عن الجدل الماركسي.

"" وغني عن القول أن الحكم الأساسي في الديالكتيك الماركسي يتلخص في كون جميع الحدود في الطبيعة وفي المجتمع هي اصطلاحية ومتحركة وانه ما من ظاهرة لا تستطيع ان تنقلب إلى ضدها إذا توفرت الظروف إلى ذلك. فالحرب الوطنية يمكن أن تتحول إلى حرب امبريالية وبالعكس واليكم المثل ان حروب الثورة الفرنسية العظمى قد بدأت بوصفها حروبا وطنية.....ولا يستطيع أن يمحو الفرق بين الحرب الامبريالية والحرب الوطنية استنادا إلى أن إحداهما قد تتحول إلى الأخرى غير السفسطائي فكم من مرة استخدم الدياليكتيك وفي تاريخ الفلسفة اليونانية أيضا كجسر للسفسطة غير أننا نبقى ديالكيتيكيين إذا ناضلنا ضد السفسطائيات لا عن طريق إنكار احتمال كل تحول بوجه عام بل عن طريق تحليل الظاهرة في ظروفها المعينة وفي تطورها تحليلا ملموسا.""

(انظر المختارات الكتاب 6 ص ص 71 و72)

- 2 دفاع كاريل كوزيك عن الديالكتيك المادي مطبقا في مؤلف رأس المال لماركس.

خلاصة أساسية

سيستمر الهجوم على الماركسية بشتى الأسلحة وسيتوجه الهجوم الأعنف الى الديالكتيك الماركسي تارة تحت غطاء تطويره وتارة تحت غطاء نقده وكشف أخطاء ماركس الذي لم يتخلص من الهيغلية والذي لم يتجاوز ابدا مرحلة الهيغليين الشباب التي مر منها.

ان الغرض من هذا الهجوم المتحفي تارة والعلني تارة أخرى هو تجريد الطبقة العاملة من سلاحها النظرية من نظريتها الثورية التي برهنت على سدادتها في توجيه الممارسة الثورية. انهم يحاولون اختراق الحصون من اجل هزم هذه الطبقة الثورية حتى النهاية حاملة المشروع التقدمي الذي يحسد خلاص البشرية من جرائم البرجوازية وعدوانية الرأسمالية.

27/06/2022

الحركة الطلابية المغربية:
فرز جديد يستلزم نقاشاً جريئاً حول مستقبل النقابة الطلابية

أيوب حبراوي

عرفت الحركة الطلابية والجماهيرية بشكل عام تغيرات كبيرة بعد الوباء، وقد كان هذا بمثابة الفرصة التي استغلها المخزن، من أجل فرض سيطرته على الشارع والجامعة وتسهيل الطريق لتمرير مخططاته الطبقية، فعلى مستوى الجامعة، استغل المخزن الحالة الوبائية وأغلق الكليات والأحياء الجامعية لمدة موسمين في أغلب مدن المغرب، وفرض صيغة التعليم عن بعد، التي كانت مرفوضة من طرف الطلبة الذين خاضوا في العديد من المواقع الجامعية الموسم الماضي كثيراً من الأشكال الاحتجاجية الواعية والمنظمة من أجل إسقاط هذه الصيغة، إلا أن هذه المعركة لم تنجح لأنها ليست بالموحدة ولا المنظمة.

لقد كان من السهل الالتفاف عليها وتعميق تشتتها باعتماد صيغة التعليم الحضوري في بعض المواقع التي شهدت أشكالاً احتجاجية كبيرة لإطفائها، وترك المواقع التي تشهد أشكال احتجاجية متواضعة غارقة في دوامة التعليم عن بعد إلى حدود الساعة. ثم فتحت كل المؤسسات الجامعية مع إبقاء هذه الصيغة قائمة كلما دعت الضرورة لا الوبائية ولكن ضرورة ضبط الاحتجاجات.

ومع عودة الطلاب للكليات والأحياء الجامعية بدأت تظهر العديد من المشاكل الناتجة عن القوانين التي مررها النظام طيلة الموسمين الماضيين، وظهرت ملامح جامعة مغربية جديدة بعقلية طلابية جديدة. اشتغل عليها المخزن لسنوات، من أجل أن تصبح هي السائدة وسط المؤسسات الجامعية التي كانت معروفة بالوعي والنقاش والنقد والتحليل. هذا التحول ترك آثاره بالضرورة على الحركة الطلابية، باعتبارها ليست بمعزل عن محيطها المجتمعي. فبدأت النضالات الطلابية في التراجع والتنظيمات الطلابية في الاضمحلال والانهيار وأطبق الصمت على أغلب المواقع الجامعية بداية هذا الموسم إلى حدود إصدار القرار المشؤوم المؤطر لمباراة التعليم العمومي. الذي أشعل من جديد جذوة الغضب لدى الجماهير الطلابية والمعطلين وأخرجهم عن صمتهم في أغلب المواقع الجامعية متجاوزين الفصائل الطلابية، ومناضلي/ات اوطم. إن هذا القرار المرفوض يضرب في استقرار الطالب الذي كان يأمل أن يجد وظيفة بتلك الشهادة الجامعية التي تشكل للأغلب من أبناء الطبقات الشعبية نقطة ضوء في نهاية طريق مظلمة من الكد والتعب.

هذا القرار، بالرغم من أن الفصائل الطلابية انخرطت في النضال ضده إلا أنها -وللتاريخ- لم تكن المبادرة للاحتجاج عليه، ولكن يحسب لها -على أي حال-أنها وجهت الجماهير الغاضبة وأطرتهم تحت لواء نقابتهم العتيدة، وذلك من أجل تحصين تاريخ واسم النقابة بعيداً عن التقسيمات والأشكال التنظيمية التي بدأت تظهر في السنوات الاخيرة. إلا أن هذه الفصائل لم تكن منسجمة الرؤية ولا الأرضية وهذا راجع لغياب التواصل والتنسيق مما يجعلنا الآن أمام فرز جديد في الحركة الطلابية. فعلى مستوى فصائل التوجه الديمقراطي فقط كانت معركة إسقاط القرار المشؤوم لحظة سياسية مهمة برهنت على إثرها هذه الفصائل على موقفها الوحدوي، وتشبثها بالتنظيم، وذلك عبر طرح نقاش حول المعركة الوطنية وبدأ التهييئ لها. ودعت هذه الفصائل الى إضراب وطني باسم أوطم انخرطت فيه عشر مواقع جامعية وساهمت فيه فصائل التوجه الديمقراطي، وبعض المناضلين الاوطاميين بالإضافة لشق من التوجه البيروقراطي، باعتبار أن هذا النقاش أقام فرزاً وسط التوجه البيروقراطي والذي انقسم في تلك المعركة الى شقين: شق حاول نسف المعارك الطلابية بطرق خبيثة ففي اللحظة التي كانت الساحات تغلي والطلاب يحتجون الى جانب المعطلين والجماهير عمل هذا الشق البيروقراطي على عزل الجماهير الطلابية عن هذه النضالات واتجه نحو تنظيم أيام ثقافية في الكليات والأحياء الجامعية وذلك من أجل تبريد الأجواء والعمل على ضمان عدم توحيد وتنظيم هذه المعركة في كل المواقع الجامعية. وشق آخر انخرط بمسؤولية في هذه المعركة وساهم في إنجاحها وهذا ما جعله يميل أكثر للعمل النقابي الأصيل وللتوجه الديمقراطي.

ولكن هذه المعركة لم تنجح في الاستمرار بسبب عدم انخراط كل المناضلين والطلاب فيها، ولم تكن هناك أرضية واضحة الأهداف والتكتيكات، لتكون المعركة أكثر تنظيماً وبالتالي ضمان استمراريتها وانخراط الجماهير فيها.

بعد هذه المعركة بدا واضحاً أن المخزن سيهاجم الحركة الطلابية من أجل ضمان عدم عودة هذه الأشكال للساحة مرة أخرى. فعادت ظاهرة العنف الجامعي بقوة للجامعات بقيادة التوجه البيروقراطي الذي كان قد انتعش بعزل الجماهير الطلابية في مواقع تواجده عن المعركة الوطنية وأعاد ترتيب أوراقه مرة أخرى ليقوم بدوره الرجعي تاريخياً، ففور عودة الطلبة للكليات بعد عطلة الأسدس الأول، شهد موقع تطوان ووجدة أحداث عنف دامية تورطت فيها فصائل التوجه البيروقراطي فيما بينها مع تسجيل اعتداء على أحد فصائل التوجه الديمقراطي في تطوان، وبعدها بدأنا نسمع في كل مرة عن نشوب أحداث عنف ومناوشات وعادت البيانات التهديدية وصور الطلبة المعنفين للواجهة من جديد بالإضافة لتحريك الأقلام المأجورة من أجل تشويه العمل النقابي والسياسي في الجامعة.

هذا العنف سهل الطريق لعودة عسكرة الجامعة. فبعد هذه الأحداث، منع النظام العديد من الأشكال الطلابية بداعي حماية الطلاب والممتلكات.

إن الدينامية الأخيرة التي تعرفها الحركة الطلابية المغربية وجب التشبث بها وقطع الطريق أمام التوجه البيروقراطي المهادن ليجر الحركة الطلابية لما قبل كورونا ولإعادة نفس سيناريوهات إجهاض محاولات الوحدة السابقة.

خلاصات:

- إن الدينامية الأخيرة التي تعرفها الحركة الطلابية المغربية وجب التشبث بها وقطع الطريق أمام التوجه البيروقراطي المهادن ليجر الحركة الطلابية لما قبل كورونا ولإعادة نفس سيناريوهات إجهاض محاولات الوحدة السابقة.

- الإضراب الوطني هو حدث سياسي لا يجب الاستهانة به، وهو بمثابة فرز جديد في الحركة الطلابية وجب تعميقه وذلك بمد اليد للعناصر والتوجهات المتقدمة في التوجه البيروقراطي من أجل تعميق الفرز فيها ودمقرطتها.

- العنف الجامعي هو آخر ورقة في يد المخزن وجب الحذر منها وعدم السقوط في فخها والاتجاه نحو العمل النقابي من أجل تذويب الخلافات السياسية.

- التوجه البيروقراطي يعرف تحولات وجب الحذر منها وعدم الابقاء على الفهم الكلاسيكي السابق وبناء فهم جديد لها.

مقترحات:

- فتح نقاش جاد ومسؤول بين فصائل التوجه الديمقراطي مع إرسال دعوات لكل الفصائل المناضلة والمكافحة حول السياسات التعليمية والتطبيع الأكاديمي وجعل منها مدخلاً لبناء أرضية مشتركة للموسم المقبل.

- محاصرة العنف الجامعي سياسياً وفضح المتورطين فيه وعدم التهاون معهم، لأنه بوجود العنف لا يمكن الحديث عن وحدة وتنظيم.

- تأسيس مجلة طلابية موحدة وهيكلة لجنة تحريرها من كافة الفصائل وفتح المجال أمام الجميع لكتابة آرائهم حول المعركة الوطنية وفيها يتم طرح رؤى وتصورات الفصائل الطلابية حول الوحدة والتنظيم.

- هيكلة التوجه الديمقراطي واعتبار المواقع العشرة التي وقعت على البلاغ هي النواة الصلبة له، وفتح النقاش مع باقي المواقع الجامعية من أجل تهييئ قيادة طلابية أوطامية للمعركة الوطنية.

- الانخراط في كافة الانتفاضات الشعبية باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفضح كل من يحاول الانخراط بأشكال مشتتة.

أخيراً، إن هذه المقترحات ليست ملزمة بل مجرد أساس للنقاش وتحريك للمياه الراكدة، ودعوة للمناضلين الغيورين على نقابتهم العتيدة، الذين يعون كل الوعي بأنه بدون وحدة وتنظيم الآن، سنجد أنفسنا السنوات المقبلة أمام انهيار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتعويضه بتنسيقيات طلابية بسيطة، أو عودة التوجه البيروقراطي للواجهة وفي كلتا الحالتين سنكون قد قدمنا للمخزن خدمة وسهلنا له الطريق من أجل إحكام قبضته على الجامعة.■

الموت يغيّب الشاعر اللبناني حسن عبد الله

غيّب الموت عن عالمنا الشاعر اللبناني حسن عبد الله (1943 – 2022) مختتماً مسيرة أدبية مميزة ابن بلدة الخيام في جنوب لبنان.

واشتهر عبد الله بقصيدته "أجمل الأمهات" التي لحنها وغناها الفنان مارسيل خليفة.

وعبد الله واحد ممن عُرفوا بـ "شعراء الجنوب"، ويقال إنه كان أكثر هؤلاء الشعراء "سريّة وخفوتاً" قبل أن "تفرّقوا كل إلى مشروعه، ومضى حسن عبد الله إلى صمته. بقي الشاعر بامتياز، حتّى في كسله".

كتب عبد الله في أدب الأطفال، كما شقّ طريقه مبكراً إلى الرسم فأنجز نحو 40 لوحة تعكس الطبيعة، وتحولت عباراته إلى أغنيات في الحرب الأهلية اللبنانية وطبعت ذاكرة اللبنانيين.

أصدر حسن عبد الله أربع مجموعات شعرية هي: "أذكر أنني أحببت" (1978)، "الدردارة" (1981) وهي قصيدة طويلة، و"راعي الضباب" (1999)، و"ظل الوردة" (2012).

حول ظاهرة الحسد

ن، موعابيد

يقول الشاعر أبو تمام:

وإذا أراد الله نشر فضيلة

طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جاورت

ما كان يعرف طيب عرف العود

لعل من المآخذ التي سجلها سلامة موسى الشيوعيّ وهو يقوّم مصطفى الرافعيّ السلفيّ إيمانه بالعين والحسد.. والحسد ظاهرة ضاربة بأطنابها في جذور السلوكات البشرية، نحو ما اعترف الشاعر ابن أبي ربيعة :

وقديما كان في الناس الحسد

وأكدت الوقائع التاريخية أسطورية كانت، أو دينية(قابيل/ هابيل،يوسف/إخوته..)، أنه لا يكاد يخلو مجتمع من أن يخترقه مثل ذلك السلوك. والظاهر أن الحسد قد يجهز على حب الاكتشاف والرغبة في التعرّف.وربما غدا تجسّسا يغذي عقدة حب الامتلاك(التملك)، ومن ثمة يؤجج نار الاحتواء والمصادرة..مما يدفع إلى الدسيسة والكيد

بمشتقاتهما التي يمجها الأفق الفكريّ الرحب،الأريحيّ.. بل إن الحاسد يستنفر آليات التشهير، وأدوات الافتراء ابتغاء مرضاة التضليل والتمويه..ولاسيما في الحقلين:السياسيّ و الإيديولوجيّ.

ومهما يكن الأمر،فإن الحسد سلوك مَرَضيّ يورق و يزهر في المجتمعات الطبقية، وإلا كيف نفسر لهاث الحاسد و سعيه إلى أن ينتقل إليه ما يمتلكه غيره دونما عناء الصباح، و كد المساء،عفوا بلا تعب ، ولا نصب..؟!..لهذا وذاك خليق أن نميز الحسد والغبطة والمنافسة،إذ الثانية والأخيرة محمودتان،سويّتان لا تضيران السلوك السليم في شيء.ولا أتعسف أو أشتط إن قلت بملء شدقيّ:"لهم أخلاقهم ولنا أخلاقنا"،لأنه إذا اختلفت المقدمات، اختلفت النتائج،وَفق المنطق الأرسطيّ.

والطريف أن الحسد يتوزعه القادح والمادح، أو المعارض والمناصر.وممّن مدحه شاعر آل المهلب،"المغيرة"القائل:

إن العرانين تلقاها محسّدة

ولا ترى للئام الناس حسّادا

ولم يفت شهاب الدين الأبَشيهيّ أن يخصص له بعض صفحات مؤلفه:"المستطرف في كل فن مستظرف"(تحقيق مفيد محمد قميحة.دار الكتب العلمية.بيروت.ط:02.الجزء الأول.1986.ص:459.).ولفداحة معاناة هذه الظاهرة سمّى الشاعر أبو الطيب ابنَه مُحَسّدا،كما يُفهَم من بيته الشعريّ مخاطبا سيف الدولة:

أَزِلْ حسد الحساد عني بكبتهم

فأنت الذي صيرتهم ليَ حُسّدا

أخيرا أقول إنّ الأخلاق -كائنة ما كانت-ليست إلا تمظهرا فوقيّا من تمظهرات الاقتصاد :البنية التحتية،وهي في الأحوال جميعها إفراز مجتمعيّ بامتياز.تلكم كانت مجازفة أخرى حاولت أن أتقاسمها و القارئَ الكريمَ عسى أن تكون لها توابعُ ،إذا أسعف الزمنُ.

يونيو 2022.

مجزرة مليلية المحتلة

آثار أقدامهم لازالت محفورة على رمال الصحاري الشاسعة كما كانت آمالهم محفورة في ذاكرتهم المتعبة المشرئبة الى حيث ذهبت ثرواتهم ، هنا انتهت الحكاية على مشارف حدود الانسان الشاحب الوجه ، هنا حيث الاسيجة و العسس والرصاص . هنا فرخانة على مرمى حجر من مليلية المحتلة، هنا سترقد أجسادهم بعد أن رفرفت أرواحهم بعيدا عن عالم بئيس لم يعد يتسع لضحايا هذه الحرب المستمرة .

تذكير هناك مقابر شبه جماعية في مناطق عدة من المغرب لهؤلاء الشهداء المغبونين المغدورين في فكيك في الحسيمة (سيدي السايح) في فرخانة و العديد من المناطق الحدودية الأخرى ، أو ليست هذه حرب شاملة ؟؟؟؟؟ لماذا لا يحضر إلى هنا مراسلو الحروب ك هيمنغواي ارنيست مثلا ؟؟؟

تاشفين الأندلسي

الثقافة والتغيير

هدم الشيء نوع من امتلاكه

نور الدين موعابيد

يبدو هذا القول وثيق الصلة بالسيكولوجيا ذات البعد المرَضيّ،ذلك أن رغبات معينة هي حادية عيس سلوكات انفعالية، فتزيد نارها المستعرة تأجيجا.ومنها- تمثيلا لاحصرا- "حب الظهور"/ إثبات الذات،وهي ذات متورمة،أو ذات نشازٌ،سالبة منهارة،لا تجد مناصا من التطاول والافتئات:الاستبداد،إذ يعبئ صاحبها كل ما أوتيَ من أباطيل، وطير أبابيل ساعيا إلى إثارة الانتباه، واستدرار العطف/التعاطف،متوهما أن الالتفاف حوله إحدى "بطولاته"،ولربما فسره ب"فحولة"و "جرأة"غير مسبوقتين لا في السماء ولا في الأرض.وأذكر أن عاشقا أمريكيا، همّ باغتيال رئيس من رؤساء "العم سام" لا لشيء-حسب ادعائه-إلا ليلفت اهتمام عشيقته،التي صدته ولم تصب سهامه قلبها.

سبق أن أشرت في نص سابق إلى تلك الصّحَفيّة،خاملة الذكر،التي تنطعت فقصفت سلوكات الشاعر الراحل محمود درويش، ولو كان حيا واستشارنيَ في الرد المناسب لقلت لها:"إن الدبّابة(الشاعر)،لا تقصف الذبابة."و من الطرائف -العهدة على الراوي-أن أحدهم تطاول على عميد الأدب العربيّ فكان رد د.طه حسين:"يا بني أنت مازلت مراهقا في الأدب العربيّ."ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أنني لا أصادر هنا الحق في: النقد الذي لا يتحول إلى الانتقاد (العيب والانتقاص)،بل إنني مؤمن بالنقد الذاتيّ،إيمانا جذريا. ويميز أي متمرس النقد المحصّنَ بالثالوث:المفهمة،الأشْكَلة والمحاجة متحاشيا التشهيركلما استطاع إلى التحاشي سبيلا.

وكما يرفض النقد الحق الاستهجانَ غيرَ المسوّغ، يرفض كذلك التقريظَ المجانيّ، الذي همه الرئيسُ هو المجاملة القبلية والتملق.. ومن المؤسف أن تتواتر ظاهرة الناقد الموظف التي بها ينمو التخلف، ويتخلف النمو..لهذا وذاك أقول، دونما أدنى مواربة، إن النقد يضيعه القادح والمادح معا،أما خلاصه فهو أن يحول الأنفاق إلى آفاق.أخيرا آمل أن نشيع القبليات / الأحكام الجاهزة إلى مثواها بلا رجعة، لنؤسس من ثمة استراتيجيات ناقدة، وأدوات نافذة متعددة المداخل.حتى لا "تضرب علينا العنكبوت بنسجها"،فنظل في حيص بيص.

يونيو 2022.

إعلان عن تأسيس تنسيقية وطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي

انعقد بتاريخ 21 يونيو 2022 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط الاجتماع الثاني للعديد من ممثلي الجمعيات الحقوقية والفاعلين المدنيين من أجل التضامن مع حزب النهج الديمقراطي والدفاع عن حقه في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس.

خلال هذا الاجتماع أطلع الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي الأستاذ المصطفى براهمة الحضور على مسلسل المنع والتضييق الذي يطال الحزب بخصوص الإجراءات الإعدادية لعقد مؤتمره المتمثلة في حرمانه من الحق في استعمال الفضاءات والقاعات العمومية.

وقد عبر الحاضرون بإجماع عن تضامنهم ومساندتهم للحزب في نضاله من أجل حقه في التنظيم والتجمع السلمي المنصوص عليه في المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وباعتباره حق دستوري أصيل نص عليه الفصل 29 من الدستور المغربي والذي حصن هذا الحق من أي مساس أو انتهاك.

وبعد تداول المجتمعين في مختلف هاته الانتهاكات التي طالت بشكل متواتر العديد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والمدنية، وباستحضار التجارب النضالية السابقة المدافعة عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي فإن الهيئات والفعاليات المشاركة في هذا الاجتماع تعلن ما يلي:

- تضامنها مع حزب النهج الديمقراطي وكافة ضحايا المنع من الحق في التنظيم والتجمع السلمي المكفول حمايته بمقتضى القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ومساندته في كل الخطوات النضالية من أجل عقد مؤتمره الوطني الخامس.

- إعلانها عن تأسيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي.

- تسطيرها لبرنامج نضالي يتضمن مجموعة من الأشكال منها :

- عقد ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

- تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 على الساعة السابعة مساء.

الرباط في : 23 يونيو 2022

التوقيعات:

- الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان
- العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الهيئة المغربية لحقوق الإنسان
- الفيدرالية الاورومتوسطية ضد الاختفاء القسري
- منظمة حريات الإعلام والتعبير / حاتم
- مرصد العدالة بالمغرب
- ترانسبارنسي - المغرب
- جمعية الحرية الأن
- الفدرالية المغربية لحقوق الإنسان
- الفضاء المغربي لحقوق الإنسان
- شبكة تقاطع ٠" الحقوق الشغلية"
- الشبكة المغربية لحماية المال العام
- الهيئة الوطنية لحماية المال العام والشفافية
- جمعية أطاك المغرب
- الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان
- مؤسسة عيون لحقوق الإنسان
- تنسيقية عائلات مجهولين المصير وضحاها الاعتقال التعسفي
- تيار الأساتذة التقدميين/ النقابة الوطنية للتعليم العالي
- جماعة العدل والإحسان
- النهج الديمقراطي

الشخصيات الوطنية الداعمة للمبادرة :

- الأستاذ النقيب عبدالرحيم الجامعي
- الأستاذ عبدالقادر العلمي
- الأستاذ محمد زهاري
- الأستاذ عزيز غالي
- الأستاذة خديجة رياضي
- الأستاذ محمد النوحي
- الأستاذ حسن بناجح
- الأستاذ معطي منجيب
- الأستاذ أحمد عصيد
- الأستاذ عبدالرزاق بوغنبور

تنظيم ندوة صحفية ووقفة تضامن مع النهج الديمقراطي

دعما لحزب النهج الديمقراطي من أجل حقه في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس، و أمام تلكؤ السلطات المخزنية ، تنظم التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم و التجمع السلمي يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 اليوم النضالي التضامني من أجل تمكين حزب النهج الديمقراطي في حقه من استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره.

وفي هذا السياق ستعقد التنسيقية الوطنية، ندوة صحفية تتوخى تسليط الضوء على مسلسل المنع والتضييق الذي يطال حزب النهج الديمقراطي بخصوص الإجراءات والإعداد لعقد مؤتمره، وستنطلق أشغال الندوة الصحفية يوم الأربعاء يونيو 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الكائن بشارع الحسن الثاني، زنقة أكنسوس، العمارة 6، رقم 1، الرباط.

×وفي نفس اليوم ستنظم التنسيقية الوطنية وقفة احتجاجية أمام مبنى البرلمان على الساعة السابعة مساء.×

ويعد هذا البلاغ بمثابة دعوة لحضور الندوة الصحفية والوقفة الاحتجاجية موجهة إلى :

- المنابر الإعلامية المكتوبة والالكترونية.
- القنوات الإذاعية و التلفزة الوطنية والأجنبية.
- وكالات الأنباء.
- الهيئات الحقوقية والنقابية والنسائية والشبابية والجمعوية والسياسية.

×التنسيقة الوطنية الرباط في 27/06/2022

نشطاء يحتجون أمام المقر الوطني لنقابة (أ.و. ط.م) الطلابية ضدا على تجدد محاولة السطو على المقر

تبعا للدعوة التي أصدرتها لجنة المتابعة للقاء الوطني التشاوري الثاني من أجل إيقاف مصادرة المقر المركزي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتنظيم وقفة رمزية يوم الإثنين 27 يونيو الجاري ابتداء من الساعة 10 صباحا أمام المقر الوطني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بحي الليمون بالرباط، للاحتجاج والوقوف ضد أي محاولة للسطو على المقر الوطني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتفويته إلى جهة حكومية، شارك عشرات الطلبة والمناضلات والمناضلين في هذه الوقفة، التي تميزت بإلقاء كلمة لجنة المتابعة التي ذكرت بسياق تنظيم الوقفة وأسبابها، على خلفية التدخل الإداري غير المبرر لأشخاص يزعمون صلتهم بوزارة الشباب والثقافة والتواصل يوم الأحد 26 يونيو الجاري، وإخبارهم حارس المقر بأن عملية الإفراغ ستتم يوم الإثنين 27 يونيو، علما أنه لم يصدر أي قرار قضائي في هذا الشأن، منذ صدور قرار محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 20 يوليوز 2020، الذي أسقط الدعوى التي رفعتها الحكومة المغربية من أجل الاستيلاء على المقر الوطني لأوطم وتفويته لوزارة الشباب والثقافة والتواصل.

وبعد أن أكدت لجنة المتابعة في كلمتها على عدالة هذه القضية التي تدافع عنها منذ عام 2016 وعلى أحقية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في مقره الوطني، باعتبار النقابة الطلابية شرعية وتحظى بوجود قانوني كامل، لم يصدر في حقها أي قرار قضائي يرمي إلى حلها، فقد ذكرت بالمسار القضائي الذي عرفته هذه القضية، الذي توج بصدور قرار عن محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ يوليوز 2020 يقضي بإسقاط الدعوى المرفوعة من لدن الحكومة المغربية منذ 2016، فقد التزم الجميع بمواصلة النضال لأجل تحصين المقر الوطني لنقابة الطلاب المغاربة، ومضاعفة الجهود والمبادرات لأجل التعريف بعدالة الحرة والمنابر الإعلامية إلى تدعيم جهودها لأجل تحصين مقر أوطم باعتباره رمزا وطنيا خالدا ودالا على الوحدة النقابية والتنظيمية للطلبة المغاربة. كما تدعو وزارة الشباب والثقافة والتواصل إلى تقديم التوضيحات الكافية حول الزيارة التي قام بها أعوانها المزعومين، ومراميها وأسبابها والغاية منها، علما أن القضية موضوع نزاع قضائي، حسمت فيه إلى حد الآن محكمة الاستئناف بالرباط لصالح موقف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

هذه الوقفة، التي تميزت بإلقاء كلمة لجنة المتابعة التي ذكرت بسياق تنظيم الوقفة وأسبابها، على خلفية التدخل الإداري غير المبرر لأشخاص يزعمون صلتهم بوزارة الشباب والثقافة والتواصل يوم الأحد 26 يونيو الجاري، وإخبارهم حارس المقر بأن عملية الإفراغ ستتم يوم الإثنين 27 يونيو، علما أنه لم يصدر أي قرار قضائي في هذا الشأن، منذ صدور قرار محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 20 يوليوز 2020، الذي أسقط الدعوى التي رفعتها الحكومة المغربية من أجل الاستيلاء على المقر الوطني لأوطم وتفويته لوزارة الشباب والثقافة والتواصل.

وبعد أن أكدت لجنة المتابعة في كلمتها على عدالة هذه القضية التي تدافع عنها منذ عام 2016 وعلى أحقية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في مقره الوطني، باعتبار النقابة الطلابية شرعية وتحظى بوجود قانوني كامل، لم يصدر في حقها أي قرار قضائي يرمي إلى حلها، فقد ذكرت بالمسار القضائي الذي عرفته هذه القضية، الذي توج بصدور قرار عن محكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ يوليوز 2020 يقضي بإسقاط الدعوى المرفوعة من لدن الحكومة المغربية منذ 2016، فقد التزم الجميع بمواصلة النضال لأجل تحصين المقر الوطني لنقابة الطلاب المغاربة، ومضاعفة الجهود والمبادرات لأجل التعريف بعدالة هذه القضية، ومواصلة العمل من أجل تطوير عمل ومبادرات اللقاء الوطني التشاوري لأجل إيقاف مصادرة المقر المركزي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي سيعقد لقاؤه الثالث، لتعميق التشاور بين مكوناته وأعضائه حول السبل الكفيلة بتحصين مقر أوطم قانونيا وعمليا.

وبعد اتصال هيئة الدفاع عن مقر أوطم صبيحة هذا اليوم بالسلطات المختصة على مستوى المحكمة الابتدائية بالرباط أكدت هذه الأخيرة بأنه ليس هناك، في الوقت الحالي، أي قرار أو مسطرة لتنفيذ عملية إفراغ المقر الوطني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب من أرشيف ومن الحارسين.

وإذ تحيي لجنة المتابعة كل المشاركات والمشاركين في وقفة اليوم، فإنها تدعو كافة الأصوات الحرة والمنابر الإعلامية إلى تدعيم جهودها لأجل تحصين مقر أوطم باعتباره رمزا وطنيا خالدا ودالا على الوحدة النقابية والتنظيمية للطلبة المغاربة. كما تدعو وزارة الشباب والثقافة والتواصل إلى تقديم التوضيحات الكافية حول الزيارة التي قام بها أعوانها المزعومين، ومراميها وأسبابها والغاية منها، علما أن القضية موضوع نزاع قضائي، حسمت فيه إلى حد الآن محكمة الاستئناف بالرباط لصالح موقف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وأخيرا تدعو لجنة المتابعة كافة القوى المناضلة من أحزاب ونقابات وجمعيات حقوقية وفصائل طلابية مناضلة، وكافة قدماء أوطم، وعلى رأسهم المسؤولين في أجهزته الوطنية والقاعدية السابقة، وكافة مناضلات ومناضلي الحركة الطلابية إلى الاستعداد للمشاركة في كافة المبادرات التي ستعلن عنها لجنة المتابعة، وعلى رأسها تنظيم اللقاء الوطني التشاوري الثالث لأجل إيقاف مصادرة المقر المركزي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعد توفير شروط انعقاده في ظروف جيدة.

عن لجنة المتابعة

الرباط، في 27 يونيو 2022

من وحي الأحداث

أصبح المغرب مقبرة جماعية للأفارقة البؤساء

التيتي الحبيب

بدأت وسائل التواصل الاجتماعي تتناقل الصور والفيديوهات عن مجزرة يوم 24 يونيو 2022 على الشريط الحدودي لمدينة مليلية المحتلة. العشرات من جثث الشباب الأفريقي النازح نحو أوروبا تتساقط على السياج الفاصل بين مدينة مليلية المستعمرة ومنطقة الناضور. الأرقام متضاربة حول عدد الوفيات والسلطتين الاسبانية والمغربية تسارع الزمن من أجل طمس معالم المأساة، معالم جريمة ذهب ضحيتها مهاجرون شباب أفريقي استقبلته الدولة المغربية فتحتمت عليها جراء ذلك مسؤوليات سياسية وقانونية لا يمكن التنصل منها أمام المجتمع الدولي والإنسانية.

أن تزهق أرواح العشرات في أحداث يوم 24 يونيو هو تتويج لطبيعة الاستقبال الذي تعامل به السلطات المغربية هؤلاء النازحون منذ أن تطأ أقدامهم أرض المغرب. إنهم يعيشون مشردين في أهم المدن المغربية وعلى جنبات الممرات التي يسلكونها وهم في طريق نزوحهم يعيشون تحت الشمس الحارقة وزخات المطر يتسولون المارة، ولولا تعاطف المواطنات والمواطنين لمات هؤلاء بالجوع والعطش.

إن تعاظم ظاهرة النزوح والهجرة للشباب الأفريقي في السنوات الأخيرة تعكس وتكشف اشتداد النهب الامبريالي الذي تتعرض له خيرات أفريقيا المنجمية والزراعية، هذا النهب الذي ترعاه الأنظمة العميلة في المستعمرات الأفريقية القديمة. إنها أنظمة وكيلة مصالح الشركات الامبريالية الكبرى التي تصدر الثروات وتفتح في وجه بضائعها ورؤوس أموالها كل الحدود الدولية، وتقفل هذه الحدود أمام الشباب وغيره لكي يتضخم جيش العاطلين وتتوفر اليد العاملة الرخيصة والطيعة القابلة لأية أشغال مهما كانت وضاعتها أو قسوتها. يرفض الشباب الإفريقي الانصياع لتلك الشروط ببلاده فيسقط بسهولة بين مخالب مافيات الاتجار في البشر وهي بدورها مافيات مراقبة وتخدم في نهاية المطاف الرأسمال المفترس لأنها توفر له ضحايا ومصادر للاستغلال وللنهب.

إن القوى الحية ببلادنا وعبر العالم إذ تدين الجريمة الشنعاء التي ذهب ضحيتها المهاجرون الأفارقة يوم 24 يونيو، فإنها تعبر عن تضامنها مع المهجرين قسرا نتيجة النهب والاستغلال الذي تتعرض له خيرات أفريقيا ونتيجة الظلم الاجتماعي والاستبداد الذي تمارسه أنظمة وكيلة عميلة مصالح الدول الامبريالية ومؤسساتها. علينا أن نرفع الصوت عاليا للمطالبة بكشف حساب من طرف النظام القائم ببلادنا والذي نصب نفسه دركيا للاتحاد الأوروبي مقابل بعض المساعدات ومقابل سكوت هذا الاتحاد عن الجرائم التي تقع ببلادنا نتيجة التفقير المتصاعد لشباب المغرب والمجبر بإلقاء نفسه بدوره في البحر هربا من استغلال واستبداد دولة لا ترحم مواطنيها وما بالك المهاجرين الأفارقة البؤساء.